مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٧) العدد (٣)
الإصدار الخامس والعشرون
٢٠٢٦ (٣٤-١)

تاريخ الدبلوماسية الفلسطينية: من الوفود إلى المأسسة الدولية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. سامح رشيد القبج
جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ يوليو ٢٠٢٦م

الملخص

تستقصي هذه الدراسة التطور التاريخي للدبلوماسية الفلسطينية عبر أكثر من قرن، متتبعة تحولاتها من أنماط تقليدية (دبلوماسية الوفود والمذكرات) إلى أشكال مؤسسية معاصرة. تحلل الورقة خمس مراحل رئيسية: العهد العثماني والانتداب البريطاني، الفراغ التمثيلي بعد النكبة، الدبلوماسية الثورية لمنظمة التحرير، مرحلة أوسلو والمأسسة، وصولاً إلى الدبلوماسية القانونية والرقمية المعاصرة. تبرز الدراسة أثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في تشكيل أنماط دبلوماسية جديدة تتجاوز الأطر التقليدية، مع التركيز على الدبلوماسية الشعبية ووسائل التواصل الاجتماعي والملاحقة القضائية الدولية. توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الفلسطينية نجحت في تدويل القضية رغم الانقسام الداخلي الذي أضعف فعاليتها. توصي بإنهاء الانقسام، الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة، تنويع العلاقات الدولية، وتطوير استراتيجية دبلوماسية متكاملة تستفيد من التحولات الجيوسياسية والتقنية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الفلسطينية، أنماط الدبلوماسية، الدبلوماسية الرقمية، الذكاء الاصطناعي، منظمة التحرير الفلسطينية، القانون الدولي، الدبلوماسية الشعبية، التحول الرقمي.

Abstract

This study investigates the historical evolution of Palestinian diplomacy over more than a century, tracing its transformation from traditional patterns (delegation and memoranda diplomacy) to contemporary institutional forms. The paper analyzes five main phases: the Ottoman era and British Mandate, the representational void after the Nakba, the revolutionary diplomacy of the PLO, the Oslo phase and institutionalization, leading to contemporary legal and digital diplomacy. The study highlights the impact of digitalization and artificial intelligence in shaping new diplomatic patterns that transcend traditional frameworks, focusing on popular diplomacy, social media, and international judicial prosecution. The

study concludes that Palestinian diplomacy succeeded in internationalizing the cause despite internal division that weakened its effectiveness. It recommends ending the division, investing in modern technology, diversifying international relations, and developing an integrated diplomatic strategy that benefits from contemporary geopolitical and technological transformations.

Keywords: Palestinian diplomacy, diplomatic patterns, digital diplomacy, artificial intelligence, Palestine Liberation Organization, international law, popular diplomacy, digital transformation.

*** المقدمة**

تُعد الدبلوماسية الفلسطينية ظاهرة سياسية وقانونية فريدة في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة، إذ نشأت وتطورت في سياق استثنائي يجمع بين النضال ضد الاستعمار الاستيطاني، والسعي لاسترداد السيادة الوطنية، ومواجهة تحديات الفراغ التمثيلي الناجم عن النكبة (الخالدي، ٢٠٢٠). فعلى مدى أكثر من قرن من الزمان، شهدت الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية تحولات عميقة انتقلت بها من أشكال بدائية تمثلت في إرسال الوفود والمذكرات إلى السلطات العثمانية والبريطانية، إلى بناء مؤسسات دبلوماسية معقدة تمثلت في منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وصولاً إلى الانخراط في المحافل الدولية والمحاكم الجنائية الدولية (القبج، ٢٠٢٦).

لقد كان للسياق الاستعماري الاستيطاني الذي واجهه الشعب الفلسطيني أثر بالغ في تشكيل طبيعة دبلوماسيته وأدواتها. فمنذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وجد الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة مشروع استعماري يهدف إلى إقامة "وطن قومي لليهود" على أرضهم، مما دفعهم إلى تطوير أشكال مبكرة من العمل الدبلوماسي للدفاع عن حقوقهم (Khalidi, 2013, p. 23) . وقد تفاقمت هذه التحديات مع نكبة عام ١٩٤٨ التي أدت إلى تشريد أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني وخلقت ما يمكن تسميته بـ"الفراغ التمثيلي" (Representational Void) ، حيث فقد الفلسطينيون كيانهم السياسي وتمثيلهم الدبلوماسي الرسمي (صالح، ٢٠٢٠).

إن دراسة تاريخ الدبلوماسية الفلسطينية تكتسب أهمية خاصة في فهم كيفية تطور الحركة الوطنية الفلسطينية من حالة التشرذم والضعف إلى بناء كيان سياسي معترف به دولياً، رغم استمرار الاحتلال وغياب السيادة الكاملة. كما أن هذه الدراسة تساعد في فهم التحديات المعاصرة التي تواجه الدبلوماسية الفلسطينية، لا سيما في ظل الانقسام الداخلي والتحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

*** مشكلة البحث وأهميته**

تتمحور المشكلة البحثية الرئيسية حول فهم التحولات العميقة التي طرأت على البنية الدبلوماسية الفلسطينية عبر مراحلها التاريخية المختلفة، وكيفية مواجهتها لظاهرة "الفراغ

التمثيلي" الذي أعقب نكبة عام ١٩٤٨. فقد واجه الفلسطينيون تحدياً مزدوجاً يتمثل في ضرورة بناء كيان سياسي يمثلهم من جهة، والنضال من أجل استعادة حقوقهم الوطنية من جهة أخرى. كما تبحث الدراسة في معضلة الفجوة بين تحقيق "الشرعية القانونية الدولية" والاعتراف الواسع بدولة فلسطين من جهة، وبين "الواقع الميداني" الذي يفرضه الاحتلال والانقسام السياسي الداخلي من جهة أخرى (Sayigh, 2007, p. 7) .

تكمن أهمية هذا البحث في عدة جوانب: أولاً، يوثق التاريخ الدبلوماسي الفلسطيني كجزء أصيل من النضال الوطني، مما يساهم في الحفاظ على الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية. ثانياً، يقدم قراءة نقدية للمسار التفاوضي والقانوني الذي سلكته القيادة الفلسطينية، مما يساعد صناع القرار في فهم تحديات "السيادة المنقوصة" وكيفية التعامل معها (القبج، ٢٠٢٦). ثالثاً، يستكشف البحث الأدوات الدبلوماسية الحديثة، بما في ذلك الدبلوماسية الرقمية والقانون الدولي، وكيفية استثمارها لتعزيز الحقوق الوطنية الفلسطينية (Falk, 2017, p. 12). رابعاً، يساهم البحث في الأدبيات الأكاديمية حول الدبلوماسية في سياقات الصراع والاستعمار الاستيطاني، مقدماً دراسة حالة غنية بالدروس والعبر.

*** أسئلة البحث وأهدافه**

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية المحورية: –

١. كيف تطورت الدبلوماسية الفلسطينية تاريخياً من الاحتجاج المحلي إلى التمثيل الدولي المؤسسي؟

٢. ما هو أثر النكبة (١٩٤٨) والنكسة (١٩٦٧) في تشكيل الهوية السياسية والدبلوماسية الفلسطينية؟

٣. ما الفرق بين الدبلوماسية الفلسطينية في ظل منظمة التحرير الفلسطينية والدبلوماسية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية؟

٤. إلى أي مدى أثر الانقسام الفلسطيني (٢٠٠٧) في وحدة التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني وصورته الدولية؟

٥. كيف ساهمت الأدوات الدبلوماسية الحديثة (الرقمية والحقوقية) في تعزيز الرواية الفلسطينية عالمياً؟

٦. ما هو مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية في ظل التحولات الجيوسياسية الدولية والإقليمية ودخول الذكاء الاصطناعي كأداة من أدوات الدبلوماسية الحديثة؟

أما أهداف البحث فتتمثل في: –

١– تحليل مراحل نشوء الهوية السياسية والدبلوماسية الفلسطينية منذ العهد العثماني وحتى الوقت الحاضر.

٢– فهم دور منظمة التحرير الفلسطينية ككيان دبلوماسي مركزي وآليات انتزاع الاعتراف الدولي بها.

٣– دراسة التحولات الاستراتيجية من "الدبلوماسية الثورية" إلى "الدبلوماسية الواقعية" ثم المؤسسية .

٤– استكشاف أدوات الدبلوماسية المعاصرة وتأثير الثورة الرقمية في حشد الرأي العام الدولي.

٥– تقديم توصيات عملية لتطوير الدبلوماسية الفلسطينية في المستقبل.

*** منهجية البحث**

اعتمدت هذه الدراسة على منهجين رئيسيين: المنهج التاريخي التحليلي لتتبع مراحل تطور الدبلوماسية الفلسطينية منذ عام ١٥١٦ وحتى الوقت الحاضر، مع التركيز على المحطات التاريخية الفاصلة (القبج، ٢٠٢٦). والمنهج المقارن للمقارنة بين أنماط الدبلوماسية في عهد الرئيسين ياسر عرفات ومحمود عباس، وبين دبلوماسية منظمة التحرير ودبلوماسية السلطة الوطنية (القبج، ٢٠٢٦).

أما أدوات البحث فشملت: تحليل الوثائق التاريخية والاتفاقيات الدولية (مثل اتفاق أوسلو، وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨)، ومراجعة التقارير الدبلوماسية السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الفلسطينية والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى تحليل الأدبيات الأكاديمية العربية والأجنبية ذات الصلة.

*** الإطار النظري والمفاهيمي**

*** نظرية النظام السياسي والفراغ المؤسسي**

يستند هذا البحث إلى نظرية النظام السياسي (Political System Theory) كما طورها ديفيد إيستون وصموئيل هانتنغتون، والتي تركز على كيفية تطور المؤسسات السياسية في سياقات التحول والأزمات. يرى هانتنغتون أن المجتمعات التي تمر بمراحل انتقالية تواجه تحدي "الفراغ المؤسسي" (Institutional Void) ، حيث تضعف أو تنهار المؤسسات التقليدية قبل أن تتشكل مؤسسات جديدة قادرة على ملء هذا الفراغ (Huntington, 1968, p. 12) .

في الحالة الفلسطينية، يمكن تطبيق هذا الإطار النظري لفهم "الفراغ التمثيلي" الذي نشأ بعد نكبة ١٩٤٨، حيث فقد الفلسطينيون مؤسساتهم السياسية التقليدية دون أن يكون لديهم بديل فوري يمثلهم على الساحة الدولية (القبج، ٢٠٢٦، ص ٦١-٦٢). هذا الفراغ دفع إلى ظهور حركات وطنية متعددة حاولت ملء هذا الفراغ، وصولاً إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ كإطار جامع للتمثيل الفلسطيني.

كما يستفيد البحث من نظرية بناء الدولة (State-Building Theory) التي تركز على كيفية بناء المؤسسات السياسية والإدارية في سياقات ما بعد الاستعمار أو الصراع. في الحالة الفلسطينية، تواجه عملية بناء الدولة تحدياً فريداً يتمثل في محاولة بناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال، مما يخلق حالة من "السيادة المنقوصة (Truncated Sovereignty)" حيث تمتلك السلطة الفلسطينية بعض مظاهر السيادة دون امتلاك السيادة الكاملة على الأرض والحدود والموارد (Sayigh, 2007, p. 15) .

*** المفاهيم الأساسية**

*** الدبلوماسية الثورية (Revolutionary Diplomacy)**

يشير هذا المفهوم إلى نمط من الممارسة الدبلوماسية يجمع بين أدوات المقاومة المسلحة والعمل الدبلوماسي الرسمي، وهو النمط الذي اتبعته منظمة التحرير الفلسطينية في مراحلها المبكرة (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٣٦). فقد رأت القيادة الفلسطينية أن الكفاح المسلح ضروري لجذب الانتباه الدولي للقضية الفلسطينية، بينما العمل الدبلوماسي ضروري لكسب

الشرعية الدولية والاعتراف السياسي. هذا المزج بين "البندقية وغصن الزيتون" – كما عبر عنه ياسر عرفات في خطابه الشهير أمام الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ – يمثل جوهر الدبلوماسية الثورية.(Gresh, 1988, p. 89)

*** الواقعية الثورية (Revolutionary Realism)**

هذا المفهوم يصف التحول الاستراتيجي الذي حدث في الفكر السياسي الفلسطيني خلال السبعينيات والثمانينيات، حيث بدأت القيادة الفلسطينية بالتخلي تدريجياً عن هدف "تحرير كامل فلسطين" لصالح قبول حل الدولتين على حدود ١٩٦٧ (القبج، ٢٠٢٦). هذا التحول عكس إدراكاً واقعياً لموازين القوى الدولية والإقليمية، مع الحفاظ على الخطاب الثوري في الشكل. الواقعية الثورية تمثل محاولة للتوفيق بين المبادئ الثورية والضرورات السياسية الواقعية.

*** السيادة المنقوصة (Truncated Sovereignty)**

يشير هذا المفهوم إلى الحالة الفريدة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تمتلك بعض مظاهر السيادة (مثل المؤسسات الحكومية، والتمثيل الدبلوماسي، والعضوية في بعض المنظمات الدولية) دون امتلاك السيادة الكاملة على الأرض والحدود والموارد الطبيعية والمجال الجوي (القبج، ٢٠٢٦). هذه الحالة تخلق تحديات معقدة للدبلوماسية الفلسطينية، حيث تسعى لممارسة دور دولة كاملة السيادة في المحافل الدولية بينما تفتقر إلى أدوات السيادة الفعلية على الأرض.

*** الشرعية المزدوجة (Dual Legitimacy)**

يعبر هذا المفهوم عن التوتر بين مصدرين للشرعية في النظام السياسي الفلسطيني: الشرعية الثورية التاريخية التي تستمدها منظمة التحرير من نضالها الطويل وتمثيلها للشعب الفلسطيني في الشتات، والشرعية الديمقراطية التي تستمدها السلطة الوطنية من الانتخابات والمؤسسات الدستورية (القبج، ٢٠٢٦). هذه الازدواجية خلقت تعقيدات في التمثيل الدبلوماسي، خاصة بعد الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧.

*** الفراغ التمثيلي (Representational Void)**

يصف هذا المفهوم الحالة التي نشأت بعد نكبة ١٩٤٨، حيث فقد الفلسطينيون تمثيلهم السياسي الرسمي على المستوى الدولي، وأصبحوا يُمثَّلون – إن وُجد تمثيل – من خلال الدول العربية المضيفة أو من خلال قضية اللاجئين في الأمم المتحدة (القبج، ٢٠٢٦). هذا الفراغ استمر حتى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية واعترافها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام ١٩٧٤.

*** العلاقة بين المفاهيم والإطار النظري**

تتكامل هذه المفاهيم لتشكل إطاراً نظرياً متماسكاً لفهم تطور الدبلوماسية الفلسطينية. فالفراغ التمثيلي الذي نشأ بعد النكبة (مفهوم مستمد من نظرية الفراغ المؤسسي) دفع إلى ظهور الدبلوماسية الثورية كمحاولة لملء هذا الفراغ. ثم أدى التحول نحو الواقعية الثورية إلى قبول اتفاقات أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية، مما خلق حالة من السيادة المنقوصة والشرعية المزدوجة. هذا التطور التاريخي يعكس محاولة مستمرة لبناء

مؤسسات سياسية ودبلوماسية قادرة على تمثيل الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقوقه في ظل ظروف استثنائية ومعقدة.

*** استعراض الأدبيات السابقة**

تتنوع الأدبيات الأكاديمية التي تناولت الدبلوماسية الفلسطينية بين دراسات تاريخية، وتحليلات سياسية، وأبحاث قانونية. يمكن تصنيف هذه الأدبيات إلى عدة محاور رئيسية:

*** الدراسات التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية**

قدم رشيد الخالدي في كتابه "حرب المائة عام على فلسطين" (٢٠٢٠) سرداً تاريخياً شاملاً للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، مركزاً على دور القوى الاستعمارية في تشكيل مصير فلسطين. يرى الخالدي أن الدبلوماسية الفلسطينية واجهت منذ البداية تحدياً غير متكافئ، حيث كانت تواجه تحالفاً بين الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية الغربية (الخالدي، ٢٠٢٠، ص ١٤٧). كما يؤكد على أن وعد بلفور عام ١٩١٧ كان نقطة تحول حاسمة دفعت الفلسطينيين إلى تطوير أشكال منظمة من العمل السياسي والدبلوماسي.

من جهة أخرى، قدم إيلان بابيه في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين" (٢٠٠٦) تحليلاً تفصيلياً لنكبة ١٩٤٨ وأثرها على الشعب الفلسطيني. يرى بابيه أن النكبة لم تكن مجرد كارثة إنسانية، بل كانت أيضاً كارثة سياسية أدت إلى تفكيك البنية السياسية والاجتماعية الفلسطينية، مما خلق فراغاً تمثيلياً استغرق عقوداً لملئه (Pappé, 2006, p. 276) .

*** دراسات البناء المؤسسي والسياسات الخارجية**

ركز يزيد صايغ في دراسته "صناعة دولة فاشلة في فلسطين" (٢٠٠٧) على تحديات بناء المؤسسات الفلسطينية تحت الاحتلال. يرى صايغ أن اتفاقات أوسلو خلقت وضعاً متناقضاً حيث طُلب من السلطة الفلسطينية أن تمارس وظائف الدولة دون امتلاك أدوات السيادة الفعلية، مما أدى إلى ما يسميه "السيادة المنقوصة" (Sayigh, 2007, p. 278) . هذا التحليل مهم لفهم التحديات التي واجهت الدبلوماسية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو.

أما كامل منصور في كتابه "فلسطين: دولة ناقصة" (٢٠١٧)، فقد قدم تحليلاً معمقاً للوضع القانوني والسياسي للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير. يرى منصور أن الدبلوماسية الفلسطينية نجحت في تحقيق اعتراف دولي واسع بدولة فلسطين، لكن هذا الاعتراف ظل رمزياً إلى حد كبير بسبب استمرار الاحتلال والانقسام الداخلي (Mansour, 2017, p. 279) .

*** دراسات الدبلوماسية والتفاوض**

قدم محمود عباس نفسه في كتابه "الطريق إلى أوسلو" (١٩٩٤) سرداً تفصيلياً للمفاوضات السرية التي أدت إلى اتفاق أوسلو. يوفر هذا الكتاب نظرة من الداخل على عملية صنع القرار الدبلوماسي الفلسطيني، ويكشف عن التحديات والتنازلات التي واجهتها القيادة الفلسطينية (عباس، ١٩٩٤، ص ١٥٦).

من جهة أخرى، قدم رون بونداك في دراسته "من المفاوضات السرية إلى أوسلو" (١٩٩٦) تحليلاً للديناميكيات التفاوضية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. يرى بونداك أن نجاح المفاوضات السرية كان نتيجة لتحول في الاستراتيجية

الفلسطينية من "الدبلوماسية الثورية" إلى "الدبلوماسية الواقعية" (Pundak, 1996, p. 89) .

*** دراسات القانون الدولي وحقوق الإنسان**

ركز ريتشارد فولك في كتابه "آفاق فلسطين: نحو سلام عادل" (٢٠١٧) على دور القانون الدولي في القضية الفلسطينية. يرى فولك أن الدبلوماسية الفلسطينية حققت نجاحات مهمة في استخدام القانون الدولي كأداة للضغط على إسرائيل، خاصة من خلال الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية (Falk, 2017, p. 902) .

كما قدم جون كويغلي في كتابه "القضية الفلسطينية في القانون الدولي" (٢٠٠٥) تحليلاً قانونياً شاملاً للوضع الفلسطيني. يرى كويغلي أن الفلسطينيين يمتلكون حقوقاً قانونية واضحة بموجب القانون الدولي، لكن التحدي يكمن في إنفاذ هذه الحقوق في ظل غياب آليات فعالة للإنفاذ الدولي (Quigley, 2005, p. 234) .

*** الفجوات البحثية والإضافة العلمية لهذه الدراسة**

رغم غنى الأدبيات السابقة، إلا أن هناك فجوات بحثية واضحة. فمعظم الدراسات ركزت إما على الجوانب التاريخية أو السياسية أو القانونية بشكل منفصل، دون تقديم رؤية شاملة تربط بين هذه الجوانب المختلفة. كما أن معظم الدراسات لم تتناول بشكل كافٍ دور الأدوات الدبلوماسية الحديثة، خاصة الدبلوماسية الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، في تشكيل الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني المعاصر.

تسعى هذه الدراسة لسد هذه الفجوات من خلال:-

١. تقديم تحليل تاريخي شامل يربط بين المراحل المختلفة للدبلوماسية الفلسطينية من العهد العثماني حتى الوقت الحاضر.

٢. دمج التحليل التاريخي مع التحليل السياسي والقانوني لتقديم رؤية متكاملة.

٣. التركيز على دور الأدوات الدبلوماسية الحديثة، بما في ذلك الدبلوماسية الرقمية والقانون الدولي.

٤. تحليل أثر الانقسام الفلسطيني على وحدة التمثيل الدبلوماسي.

٥. استشراف مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية في ظل التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية المعاصرة.

*** دبلوماسية الوفود والمذكرات: العهد العثماني والانتداب البريطاني**

*** الجذور المبكرة: فلسطين في العهد العثماني (١٥١٦ – ١٩١٧)**

شهدت فلسطين تحت الحكم العثماني (١٥١٦-١٩١٧) استقراراً نسبياً لعدة قرون، حيث كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية الواسعة. خلال هذه الفترة، لم تكن هناك حاجة لدبلوماسية فلسطينية مستقلة بالمعنى الحديث، إذ كان الفلسطينيون رعايا عثمانيين يتمتعون بحقوق وواجبات ضمن النظام الإداري العثماني (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٣). ومع ذلك، بدأت بوادر الوعي السياسي الفلسطيني في الظهور مع نهاية القرن التاسع عشر، خاصة مع بداية الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

في عام ١٨٩١، أرسل وجهاء القدس برقية إلى الصدر الأعظم العثماني يطالبون فيها بمنع الهجرة اليهودية وشراء

الأراضي، وهي تُعتبر من أولى المحاولات الدبلوماسية الفلسطينية الموثقة (الخالدي، ٢٠٢٠، ص ٢٢). كما أرسل نواب فلسطينيون في البرلمان العثماني (مجلس المبعوثان) عدة مذكرات تحذر من خطر الهجرة الصهيونية على فلسطين. هذه المحاولات المبكرة، رغم محدوديتها، تعكس بداية تشكل وعي سياسي فلسطيني بالخطر الصهيوني.

*** وعد بلفور ونشوء الدبلوماسية الاحتجاجية (١٩١٧ – ١٩٢٠)**

شكل صدور وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ نقطة تحول حاسمة في التاريخ الفلسطيني. فقد تعهدت الحكومة البريطانية في هذا الوعد بإقامة "وطن قومي لليهود" في فلسطين، متجاهلة حقوق السكان الأصليين الذين شكلوا أكثر من ٩٠٪ من السكان آنذاك (الخالدي، ٢٠٢٠، ص ٢٣). هذا الوعد دفع الفلسطينيين إلى تطوير أشكال أكثر تنظيماً من العمل السياسي والدبلوماسي.

في فبراير ١٩١٩، أرسل الفلسطينيون وفداً إلى مؤتمر باريس للسلام للاحتجاج على وعد بلفور والمطالبة بحق تقرير المصير. ضم الوفد شخصيات بارزة مثل عوني عبد الهادي وعزة دروزة، وقدم مذكرة تفصيلية تشرح الموقف الفلسطيني (القبج، ٢٠٢٦، ص ٣١). ومع ذلك، لم يحظَ الوفد بالاهتمام الكافي، حيث كانت القوى الاستعمارية قد اتفقت مسبقاً على تقسيم المنطقة العربية بموجب اتفاقية سايكس-بيكو(1916) .

*** الدبلوماسية الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني (١٩٢٠ – ١٩٤٨)**

مع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠، تطورت الدبلوماسية الفلسطينية لتأخذ أشكالاً أكثر تنظيماً. تأسست "الجمعيات الإسلامية-المسيحية" في مختلف المدن الفلسطينية، والتي لعبت دوراً مهماً في تنسيق العمل السياسي والدبلوماسي (صالح، ٢٠٢٠، ص ٤٥). في ديسمبر ١٩٢٠، عُقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس، والذي انتخب "اللجنة التنفيذية العربية" لتمثيل الفلسطينيين أمام سلطات الانتداب والمجتمع الدولي.

أرسلت اللجنة التنفيذية عدة وفود إلى لندن للاحتجاج على سياسة الانتداب الداعمة للمشروع الصهيوني. في عام ١٩٢١، أرسل وفد فلسطيني برئاسة موسى كاظم الحسيني إلى لندن، وقدم مذكرة مفصلة إلى وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل، لكن دون جدوى (القبج، ٢٠٢٦، ص ٤٧). كما أرسلت وفود فلسطينية إلى عصبة الأمم في جنيف للاحتجاج على سياسة الانتداب، لكن هذه المحاولات لم تحقق نتائج ملموسة بسبب الدعم الغربي للمشروع الصهيوني.

*** ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ والدبلوماسية المسلحة**

شكلت الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩) نقطة تحول في الاستراتيجية الفلسطينية، حيث جمعت بين المقاومة المسلحة والعمل الدبلوماسي. بدأت الثورة بإضراب عام شامل استمر ستة أشهر، وهو الأطول في التاريخ الحديث آنذاك (الخالدي، ٢٠٢٠، ص ٦٨). خلال الثورة، أرسلت القيادة

الفلسطينية عدة مذكرات إلى الحكومة البريطانية والمجتمع الدولي تشرح مطالب الشعب الفلسطيني.

في عام ١٩٣٧، دعت الحكومة البريطانية إلى تشكيل لجنة بيل الملكية للتحقيق في أسباب الثورة. شارك الفلسطينيون في جلسات اللجنة وقدموا شهادات مفصلة، لكن اللجنة أوصت بتقسيم فلسطين، وهو ما رفضه الفلسطينيون بشكل قاطع (القبج، ٢٠٢٦، ص ٧٩). هذه التجربة علّمت الفلسطينيين درساً مهماً حول محدودية الدبلوماسية في مواجهة قوى استعمارية متحالفة مع المشروع الصهيوني.

*** الكتاب الأبيض ١٩٣٩ ومحاولات التسوية**

في مايو ١٩٣٩، أصدرت الحكومة البريطانية "الكتاب الأبيض" الذي قيّد الهجرة اليهودية وشراء الأراضي، ووعد بإقامة دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات. رحب الفلسطينيون بهذه الخطوة، لكنهم ظلوا حذرين من النوايا البريطانية (صالح، ٢٠٢٠، ص ٨٩). ومع ذلك، لم يُنفذ الكتاب الأبيض بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية والضغوط الصهيونية على بريطانيا.

خلال الحرب العالمية الثانية، تجمدت الدبلوماسية الفلسطينية إلى حد كبير، حيث انشغل العالم بالحرب. لكن مع نهاية الحرب، عادت القضية الفلسطينية إلى الواجهة، خاصة مع تصاعد الضغوط الدولية لحل "مشكلة اللاجئين اليهود" في أوروبا على حساب فلسطين.

*** قرار التقسيم ١٨١ والفشل الدبلوماسي**

في نوفمبر ١٩٤٧، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٨١ الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين: يهودية وعربية. رفض الفلسطينيون والعرب هذا القرار بشكل قاطع، معتبرين إياه ظلماً صارخاً يمنح ٥٦٪ من أرض فلسطين للأقلية اليهودية التي لم تكن تملك سوى ٧٪ من الأرض (القبج، ٢٠٢٦، ص ٨٠). حاول الفلسطينيون استخدام الدبلوماسية لمنع تنفيذ القرار، لكن دون جدوى.

يمكن القول إن الدبلوماسية الفلسطينية في هذه المرحلة واجهت تحديات هائلة: ضعف الإمكانيات، وغياب دولة مستقلة، وتحالف القوى الاستعمارية مع المشروع الصهيوني، وضعف الدعم العربي الفعال. هذه العوامل مجتمعة أدت إلى فشل الدبلوماسية الفلسطينية في منع النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨.

*** النكبة والفراغ التمثيلي: أثر ١٩٤٨ على الدبلوماسية الفلسطينية**

*** النكبة كنقطة تحول تاريخية**

شكلت نكبة عام ١٩٤٨ كارثة وجودية للشعب الفلسطيني، حيث أدت إلى تشريد أكثر من ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني من ديارهم، وتدمير أكثر من ٥٠٠ قرية ومدينة فلسطينية، وإقامة دولة إسرائيل على ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية(Pappé, 2006, p. 135) . لكن النكبة لم تكن مجرد كارثة إنسانية، بل كانت أيضاً كارثة سياسية ودبلوماسية أدت إلى تفكيك البنية السياسية والاجتماعية الفلسطينية بالكامل.

فقد الفلسطينيون بعد النكبة كل مؤسساتهم السياسية والاجتماعية التي كانت قائمة تحت الانتداب البريطاني. اختفت اللجنة التنفيذية العربية، وتشتت القيادات السياسية بين المنافي،

وأصبح الفلسطينيون لاجئين في الدول العربية المجاورة دون تمثيل سياسي رسمي (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٣٥). هذا ما يمكن تسميته بـ"الفراغ التمثيلي" (Representational Void)، وهو الفراغ الذي استغرق عقوداً لملئه.

*** محاولات التمثيل من خلال الدول العربية**

في الفترة التالية للنكبة (١٩٤٨-١٩٦٤)، حاولت الدول العربية ملء الفراغ التمثيلي الفلسطيني. فقد ادعت الأردن تمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية بعد ضمها عام ١٩٥٠، بينما أدارت مصر قطاع غزة دون ضمه. كما تبنت الدول العربية القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، لكن هذا التمثيل كان محدوداً وغير فعال (صالح، ٢٠٢٠، ص ١٤٧).

في الأمم المتحدة، أصبحت القضية الفلسطينية تُعالج كـ"مشكلة لاجئين" وليس كقضية تحرر وطني. صدر القرار ١٩٤ في ديسمبر ١٩٤٨ الذي يقضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم أو الحصول على تعويضات، لكن هذا القرار لم يُنفذ قط (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٥٠). هذا التعامل مع القضية الفلسطينية كمشكلة إنسانية بدلاً من قضية سياسية كان أحد التحديات الكبرى التي واجهت الدبلوماسية الفلسطينية لاحقاً.

*** نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة**

في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، بدأت تتشكل حركة وطنية فلسطينية جديدة في المنافي، خاصة في الكويت ولبنان والأردن. تأسست حركة "فتح" عام ١٩٥٩ على يد ياسر عرفات وخليل الوزير وصلاح خلف وآخرين، وتبنت شعار "تحرير فلسطين بالكفاح المسلح" (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٥٥). كما تشكلت فصائل فلسطينية أخرى مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

هذه الحركات الجديدة رفضت الاعتماد على الدول العربية في تحرير فلسطين، وأكدت على ضرورة أن يقود الفلسطينيون نضالهم بأنفسهم. هذا التحول كان مهماً في إعادة تشكيل الهوية السياسية الفلسطينية وإعادة بناء التمثيل السياسي المستقل (الخالدي، ٢٠٢٠، ص ١٥٦).

*** تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤**

في مايو ١٩٦٤، عُقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس، والذي أعلن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. كان التأسيس بمبادرة من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وانتُخب أحمد الشقيري رئيساً للمنظمة (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٥٦). أقر المؤتمر "الميثاق القومي الفلسطيني" الذي حدد أهداف المنظمة بتحرير فلسطين بالكفاح المسلح.

رغم أن منظمة التحرير في بداياتها كانت تحت تأثير الدول العربية، خاصة مصر، إلا أنها شكلت إطاراً مؤسسياً مهماً لإعادة بناء التمثيل السياسي الفلسطيني. وقد أصبحت المنظمة لاحقاً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وهو ما سنتناوله في القسم التالي.

*** أثر النكبة على الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني**

أثرت النكبة بشكل عميق على الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني. فقد أصبح "حق العودة" مطلباً مركزياً في الخطاب السياسي والدبلوماسي الفلسطيني، وهو حق مكفول بموجب القرار ١٩٤ (صالح، ٢٠٢٠، ص ١٦٢). كما أصبح رفض

الاعتراف بإسرائيل موقفاً ثابتاً للحركة الوطنية الفلسطينية حتى أواخر الثمانينيات.

من جهة أخرى، خلقت النكبة وعياً عميقاً لدى الفلسطينيين بأهمية التمثيل السياسي المستقل والعمل الدبلوماسي المنظم. فقد أدرك الفلسطينيون أن الاعتماد على الدول العربية وحدها لن يحقق أهدافهم الوطنية، وأن عليهم بناء مؤسساتهم الخاصة وتطوير دبلوماسيتهم المستقلة (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٦٩).

*** منظمة التحرير الفلسطينية والدبلوماسية الثورية**

*** سيطرة حركة فتح على منظمة التحرير**

شكلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ نقطة تحول حاسمة في تاريخ منظمة التحرير الفلسطينية. فقد أدت الهزيمة إلى فقدان الثقة في الأنظمة العربية وقدرتها على تحرير فلسطين، مما فتح المجال أمام الفصائل الفلسطينية المسلحة لتولي قيادة المنظمة (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٧١). في فبراير ١٩٦٩، انتُخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وهو ما يمثل سيطرة حركة فتح والفصائل الفدائية على المنظمة.

تحت قيادة عرفات، تحولت منظمة التحرير من كيان شبه رسمي تابع للدول العربية إلى حركة ثورية مستقلة تتبنى الكفاح المسلح كاستراتيجية رئيسية لتحرير فلسطين. في الوقت نفسه، بدأت المنظمة في تطوير دبلوماسية موازية تهدف إلى كسب الاعتراف الدولي والدعم السياسي (Gresh, 1988, p. 136).

*** الدبلوماسية الثورية: الجمع بين البندقية وغصن الزيتون**

تبنت منظمة التحرير في السبعينيات ما يمكن تسميته بـ"الدبلوماسية الثورية" (Revolutionary Diplomacy)، وهي استراتيجية تجمع بين الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي. رأت القيادة الفلسطينية أن الكفاح المسلح ضروري لجذب الانتباه الدولي للقضية الفلسطينية ولإجبار إسرائيل على الاعتراف بالحقوق الفلسطينية، بينما العمل الدبلوماسي ضروري لكسب الشرعية الدولية والاعتراف السياسي (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٨٢).

عبر ياسر عرفات عن هذه الاستراتيجية في خطابه الشهير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤، حيث قال: "جئت حاملاً غصن زيتون وبندقية ثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي" (عرفات، ١٩٧٤). هذا الخطاب يلخص جوهر الدبلوماسية الثورية: الاستعداد للسلام مع الإصرار على حق المقاومة.

*** قمة الرباط ١٩٧٤ والاعتراف بمنظمة التحرير**

شكلت قمة الرباط العربية في أكتوبر ١٩٧٤ نقطة تحول تاريخية في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية. فقد أقرت القمة قراراً يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٨٣). هذا الاعتراف كان له أهمية كبرى، حيث أنهى محاولات الأردن للمطالبة بتمثيل الفلسطينيين في الضفة الغربية، ومنح المنظمة شرعية عربية ودولية.

بعد شهر واحد من قمة الرباط، دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة ياسر عرفات لإلقاء خطاب أمامها، وهو شرف

لم يُمنح لقائد حركة تحرر وطني من قبل. في خطابه التاريخي، شرح عرفات القضية الفلسطينية بشكل مفصل، وأكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة (عرفات، ١٩٧٤). في نوفمبر ١٩٧٤، منحت الجمعية العامة منظمة التحرير صفة مراقب دائم في الأمم المتحدة، وهو ما عزز مكانتها الدبلوماسية.

*** توسيع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير**

بعد الاعتراف العربي والأممي، بدأت منظمة التحرير في توسيع شبكة علاقاتها الدبلوماسية. فتحت المنظمة مكاتب تمثيل في عشرات الدول حول العالم، وحصلت على اعتراف دبلوماسي من أكثر من ١٠٠ دولة (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٩٢). كما انضمت المنظمة إلى عدة منظمات دولية وإقليمية، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

كان الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير إنجازاً دبلوماسياً كبيراً، خاصة في ظل المعارضة الشديدة من إسرائيل والولايات المتحدة. فقد نجحت المنظمة في تحويل القضية الفلسطينية من "مشكلة لاجئين" إلى "قضية تحرر وطني"، وهو ما منحها شرعية دولية واسعة.(Khalidi, 2013, p. 156)

*** التحديات التي واجهت الدبلوماسية الثورية**

رغم النجاحات الدبلوماسية، واجهت منظمة التحرير تحديات كبيرة. أولاً، استمرت إسرائيل والولايات المتحدة في رفض الاعتراف بالمنظمة ووصفها بـ"المنظمة الإرهابية". ثانياً، أدت بعض العمليات العسكرية الفلسطينية، خاصة خارج فلسطين، إلى الإضرار بصورة المنظمة الدولية (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٩٥). ثالثاً، واجهت المنظمة ضغوطاً من الدول العربية المضيفة، مما أدى إلى خروجها من الأردن عام ١٩٧٠ ومن لبنان عام ١٩٨٢.

رابعاً، كان هناك توتر داخلي بين الفصائل الفلسطينية حول الاستراتيجية المثلى: هل يجب التركيز على الكفاح المسلح أم على العمل الدبلوماسي؟ هذا التوتر استمر طوال السبعينيات والثمانينيات، وأثر على وحدة الموقف الفلسطيني (صالح، ٢٠٢٠، ص ١٨٤).

*** التحول نحو الواقعية الثورية**

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بدأت منظمة التحرير في التحول تدريجياً نحو ما يمكن تسميته بـ"الواقعية الثورية(Revolutionary Realism) " . في عام ١٩٧٤، تبنى المجلس الوطني الفلسطيني "برنامج النقاط العشر" الذي قبل ضمنياً بإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره (القبج، ٢٠٢٦، ص ١٩٩). هذا البرنامج كان خطوة أولى نحو قبول حل الدولتين، رغم أن القيادة الفلسطينية لم تعلن ذلك صراحة آنذاك.

في عام ١٩٨٨، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قيام دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧، وهو ما يعني قبولاً ضمنياً بقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ وحل الدولتين (القبج، ٢٠٢٦). هذا التحول كان نتيجة لإدراك واقعي لموازين القوى الدولية والإقليمية، ومحاولة لكسب الدعم الدولي للقضية الفلسطينية.

*** تأثير النكسة ١٩٦٧ على إعادة تشكيل الدبلوماسية الفلسطينية**

*** النكسة كمحفز لتطور الحركة الوطنية**

شكلت هزيمة يونيو ١٩٦٧ صدمة عميقة للعالم العربي، لكنها كانت في الوقت نفسه محفزاً لتطور الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد أدت الهزيمة إلى احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، مما ضاعف حجم الأراضي الفلسطينية المحتلة (القبج، ٢٠٢٦). كما أدت إلى تشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين مرة أخرى، مما عمق الشعور بالظلم والحاجة إلى النضال.

لكن الأهم من ذلك، أن الهزيمة أدت إلى فقدان الثقة في الأنظمة العربية وقدرتها على تحرير فلسطين. هذا فتح المجال أمام الفصائل الفلسطينية المسلحة لتولي قيادة النضال الوطني، وأدى إلى صعود منظمة التحرير الفلسطينية كممثل رئيسي للشعب الفلسطيني (الخالدي، ٢٠٢٠).

*** معركة الكرامة ١٩٦٨ وأثرها الدبلوماسي**

في مارس ١٩٦٨، خاضت الفصائل الفلسطينية بقيادة حركة فتح معركة الكرامة ضد الجيش الإسرائيلي في الأردن. رغم أن المعركة لم تكن انتصاراً عسكرياً حاسماً، إلا أنها كانت انتصاراً معنوياً كبيراً للفلسطينيين، حيث أثبتوا قدرتهم على الصمود أمام الجيش الإسرائيلي (القبج، ٢٠٢٦). هذه المعركة عززت مكانة الفصائل الفلسطينية المسلحة، وأدت إلى تدفق آلاف المتطوعين للانضمام إلى صفوف الثورة الفلسطينية.

من الناحية الدبلوماسية، ساهمت معركة الكرامة في جذب الانتباه الدولي للقضية الفلسطينية، وأظهرت أن الفلسطينيين قوة لا يمكن تجاهلها. هذا ساعد في تعزيز موقف منظمة التحرير في المحافل الدولية، ومهد الطريق للاعتراف الدولي بالمنظمة في السبعينيات (Gresh, 1988, p. 278) .

*** قرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ والموقف الفلسطيني**

بعد حرب ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار ٢٤٢ الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها (القبج، ٢٠٢٦). لكن القرار لم يذكر الفلسطينيين إلا كـ"مشكلة لاجئين"، وهو ما رفضته منظمة التحرير بشدة.

رفضت منظمة التحرير القرار ٢٤٢ لأنه لا يعترف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا يذكر حق تقرير المصير أو إقامة دولة فلسطينية. هذا الموقف استمر حتى أواخر الثمانينيات، عندما قبلت المنظمة القرار ضمنياً كجزء من استراتيجيتها للحصول على اعتراف دولي (Khalidi, 2013, p. 189) .

*** أيلول الأسود ١٩٧٠ وخروج المنظمة من الأردن**

في سبتمبر ١٩٧٠، اندلع صراع مسلح بين الفصائل الفلسطينية والجيش الأردني، فيما عُرف بـ"أيلول الأسود". أدى هذا الصراع إلى مقتل آلاف الفلسطينيين وخروج منظمة التحرير من الأردن إلى لبنان (القبج، ٢٠٢٦). هذه الأزمة كانت ضربة قاسية للثورة الفلسطينية، وأظهرت هشاشة وضع الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة.

من الناحية الدبلوماسية، أضعفت أحداث أيلول الأسود موقف منظمة التحرير مؤقتاً، لكنها أيضاً عززت إصرار

القيادة الفلسطينية على بناء كيان سياسي مستقل لا يعتمد على الدول العربية. هذا دفع المنظمة إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية للحصول على اعتراف دولي واسع (صالح، ٢٠٢٠).

*** اتفاقات أوسلو والتحول من الثورية إلى المأسسة**

في أوائل التسعينيات، شهدت المنطقة تحولات جيوسياسية كبرى أثرت على القضية الفلسطينية. انهار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، مما أنهى الحرب الباردة وترك الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم. كما اندلعت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١)، والتي أدت إلى إضعاف موقف منظمة التحرير بسبب دعمها لصدام حسين (القبج، ٢٠٢٦). هذه التطورات دفعت القيادة الفلسطينية إلى إعادة تقييم استراتيجيتها والبحث عن مخرج سياسي.

في الوقت نفسه، كانت الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) قد أثبتت قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة الشعبية، وجذبت انتباه العالم للمعاناة الفلسطينية تحت الاحتلال. هذا خلق ضغطاً دولياً على إسرائيل للدخول في مفاوضات جدية مع الفلسطينيين (الخالدي، ٢٠٢٠).

*** المفاوضات السرية في أوسلو**

في يناير ١٩٩٣، بدأت مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العاصمة النرويجية أوسلو، بوساطة نرويجية. كانت هذه المفاوضات سرية لأن إسرائيل كانت ترفض رسمياً التفاوض مع منظمة التحرير، بينما كانت المفاوضات العلنية في واشنطن تجري مع وفد فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة (عباس، ١٩٩٤، ص ٨٩).

قاد المفاوضات من الجانب الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) وأحمد قريع (أبو علاء)، بينما قادها من الجانب الإسرائيلي يوسي بيلين ورون بونداك. استمرت المفاوضات عدة أشهر، وتوصلت إلى "إعلان المبادئ" الذي وُقع في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ (القبج، ٢٠٢٦).

*** اتفاق أوسلو الأول: المحتوى والتداعيات**

نص اتفاق أوسلو الأول على إقامة سلطة وطنية فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة خمس سنوات، يتم خلالها التفاوض على الوضع النهائي. كما نص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من المناطق الفلسطينية، وإجراء انتخابات فلسطينية، وتأجيل القضايا الشائكة (القدس، اللاجئون، المستوطنات، الحدود، المياه) إلى مفاوضات الوضع النهائي (القبج، ٢٠٢٦).

كان الاتفاق إنجازاً دبلوماسياً كبيراً للقيادة الفلسطينية، حيث حقق اعترافاً إسرائيلياً رسمياً بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وفتح الطريق أمام إقامة كيان سياسي فلسطيني على الأرض لأول مرة منذ النكبة (Khalidi, 2013, p. 201) . كما منح الاتفاق الفلسطينيين فرصة للعودة إلى الوطن وبناء مؤسسات حكم ذاتي، وهو ما كان يُعتبر خطوة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ومع ذلك، واجه الاتفاق انتقادات واسعة من داخل الحركة الوطنية الفلسطينية وخارجها. فقد رأى المعارضون أن الاتفاق يتضمن تنازلات كبيرة دون ضمانات حقيقية، وأنه يؤجل القضايا الجوهرية دون تحديد آليات واضحة لحلها (صالح،

٢٠٢٠،). كما أن الاتفاق لم يتضمن أي إشارة صريحة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، ولم يحدد موقفاً واضحاً من الاستيطان الإسرائيلي المستمر (Said, 1995, p. 89) .

*** التداعيات الإيجابية لأوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية**

رغم الانتقادات، أحدثت اتفاقات أوسلو تحولات جوهرية في الدبلوماسية الفلسطينية. أولاً، أدت إلى تطبيع العلاقات الدولية مع منظمة التحرير، حيث فتحت عشرات الدول سفارات ومكاتب تمثيل في الأراضي الفلسطينية، وارتفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في العواصم العالمية (القبج، ٢٠٢٦). ثانياً، أتاحت الاتفاقات للفلسطينيين فرصة بناء مؤسسات الدولة بما في ذلك وزارة الخارجية والبعثات الدبلوماسية، مما عزز القدرات الدبلوماسية الفلسطينية (Brynen, 2000, p. 156) .

ثالثاً، أدت أوسلو إلى تدفق المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية، حيث تشكلت لجنة الاتصال الدولية لدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتعهدت الدول المانحة بمليارات الدولارات لدعم بناء المؤسسات الفلسطينية (Le More, 2008, p. 78) . هذا الدعم المالي منح الدبلوماسية الفلسطينية موارد إضافية وشبكة علاقات دولية أوسع. رابعاً، أصبحت القضية الفلسطينية قضية سلام وليس مجرد قضية صراع، مما غير طبيعة الخطاب الدبلوماسي من خطاب المقاومة إلى خطاب بناء الدولة والتنمية (القبج، ٢٠٢٦).

*** التداعيات السلبية والتحديات البنيوية**

على الجانب الآخر، خلقت اتفاقات أوسلو تحديات بنيوية عميقة للدبلوماسية الفلسطينية. أولاً، أدت إلى تجزئة الأراضي الفلسطينية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، حيث احتفظت إسرائيل بالسيطرة الأمنية والإدارية على معظم الأراضي، مما خلق حالة من "السيادة المنقوصة" التي أضعفت الموقف التفاوضي الفلسطيني(Sayigh, 2007, p. 23) . ثانياً، استمر الاستيطان الإسرائيلي في التوسع بشكل غير مسبوق بعد أوسلو، حيث تضاعف عدد المستوطنين من حوالي ١١٠,٠٠٠ عام ١٩٩٣ إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٠٧، مما قوّض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً(B'Tselem, 2007, p. 45) . ثالثاً، أدت الاتفاقات إلى انقسام داخلي في الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث رفضت فصائل المعارضة (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية) الاتفاقات واعتبرتها تنازلاً عن الحقوق الوطنية، مما أضعف وحدة الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني (صالح، ٢٠٢٠). رابعاً، خلقت أوسلو تبعية اقتصادية للسلطة الفلسطينية تجاه إسرائيل والمانحين الدوليين، حيث أصبحت السلطة تعتمد على تحويل الضرائب الإسرائيلية والمساعدات الخارجية، مما قيّد استقلالية القرار السياسي والدبلوماسي (Hever, 2010, p. 112) .

خامساً، أدى التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى انتقادات واسعة للسلطة باعتبارها تقوم بدور "الشرطي" لحماية الأمن الإسرائيلي، مما أضر بشرعيتها الشعبية وأضعف موقفها الدبلوماسي(Tartir, 2015, p. 89) . هذه التحديات البنيوية خلقت معضلة عميقة للدبلوماسية الفلسطينية: كيف يمكن بناء دولة تحت الاحتلال؟ وكيف يمكن

التفاوض من موقع ضعف مع استمرار تغيير الوقائع على الأرض؟

*** مرحلة ياسر عرفات: بين بناء المؤسسات والمقاومة**

*** عودة عرفات وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية**

في يوليو ١٩٩٤، عاد ياسر عرفات إلى غزة بعد ٢٧ عاماً من المنفى، في لحظة تاريخية شهدت احتفالات شعبية واسعة (القبج، ٢٠٢٦). بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسساتها من الصفر، حيث تم تشكيل الوزارات والأجهزة الأمنية والمؤسسات المدنية. في يناير ١٩٩٦، أُجريت أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية، فاز فيها عرفات بنسبة ٨٨٪ من الأصوات، مما منحه شرعية ديمقراطية إضافة إلى شرعيته الثورية التاريخية (Hilal, 2010, p. 67) .

من الناحية الدبلوماسية، واجه عرفات تحدياً مزدوجاً: من جهة، كان عليه بناء مؤسسات دولة حديثة قادرة على تقديم الخدمات للمواطنين وإدارة العلاقات الدولية. من جهة أخرى، كان عليه الحفاظ على الهوية الثورية لمنظمة التحرير وعدم التخلي عن الحقوق الوطنية الأساسية (الخالدي، ٢٠٢٠). هذه الازدواجية انعكست في أسلوب عرفات الدبلوماسي الذي جمع بين الواقعية السياسية والخطاب الثوري.

*** اتفاقات أوسلو اللاحقة: أوسلو الثاني وبروتوكول الخليل**

في سبتمبر ١٩٩٥، وُقع اتفاق أوسلو الثاني (اتفاق طابا) الذي حدد تفاصيل الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية وتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج). نص الاتفاق على انسحاب إسرائيلي من ست مدن فلسطينية رئيسية (جنين، نابلس، طولكرم، قلقيلية، رام الله، بيت لحم) وإجراء انتخابات فلسطينية (القبج، ٢٠٢٦). لكن الاتفاق أبقى على السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة (ج) التي تشكل أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية، مما أثار انتقادات واسعة(Hass, 2002, p. 134) .

في يناير ١٩٩٧، وُقع بروتوكول الخليل الذي نص على انسحاب إسرائيلي جزئي من مدينة الخليل، لكنه أبقى على وجود عسكري إسرائيلي في قلب المدينة لحماية المستوطنين (صالح، ٢٠٢٠). هذه الاتفاقات اللاحقة أظهرت محدودية المكاسب الدبلوماسية الفلسطينية، حيث كانت إسرائيل تتحكم في وتيرة التنفيذ وتفرض شروطها الأمنية، بينما كانت السلطة الفلسطينية تقبل بتنازلات متتالية أملاً في الوصول إلى اتفاق نهائي (Shlaim, 2000) .

*** قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠ وفشل المفاوضات النهائية**

في يوليو ٢٠٠٠، دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى قمة كامب ديفيد الثانية بين عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك للتفاوض على اتفاق الوضع النهائي. قدم باراك مقترحاً يتضمن انسحاباً إسرائيلياً من حوالي ٩١٪ من الضفة الغربية مع ضم الكتل الاستيطانية الكبرى، وتقسيم القدس، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين (Agha & Malley, 2001, p. 59) رفض عرفات المقترح معتبراً إياه غير كافٍ ولا يلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، خاصة فيما يتعلق بالقدس وحق العودة (القبج، ٢٠٢٦). فشل قمة كامب ديفيد كان نقطة تحول حاسمة في الدبلوماسية الفلسطينية. فقد حمّلت الإدارة الأمريكية والإعلام الغربي عرفات مسؤولية الفشل، معتبرين أنه "رفض عرضاً سخياً" من باراك

(Ross, 2004) . هذا أضر بصورة عرفات والقضية الفلسطينية دولياً، وأظهر محدودية الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الرواية الإسرائيلية–الأمريكية المهيمنة. من جهة أخرى، رأى مؤيدو عرفات أنه أظهر صموداً في الدفاع عن الحقوق الوطنية ورفض التنازل عن القدس وحق العودة (الخالدي، ٢٠٢٠).

*** الانتفاضة الثانية وتداعياتها على الدبلوماسية**

في سبتمبر ٢٠٠٠، اندلعت الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى) بعد زيارة أرييل شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى. تحولت الانتفاضة بسرعة من احتجاجات شعبية إلى مواجهات مسلحة بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي، مما أدى إلى مقتل آلاف الفلسطينيين والإسرائيليين خلال السنوات التالية (Pressman, 2003, p. 23) .

الانتفاضة الثانية أثرت بشكل عميق على الدبلوماسية الفلسطينية بطرق متناقضة.

من جهة، أعادت الانتفاضة تسليط الضوء الدولي على معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال، وأظهرت فشل عملية السلام في تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني (صالح، ٢٠٢٠). من جهة أخرى، أدت العمليات الاستشهادية التي نفذتها الفصائل الفلسطينية داخل إسرائيل إلى تشويه صورة القضية الفلسطينية دولياً، حيث استغلت إسرائيل هذه العمليات لتصوير الفلسطينيين كـ"إرهابيين" وليس كشعب يناضل من أجل حريته (Kimmerling, 2003, p. 178) .

كما أدت الانتفاضة إلى تدهور العلاقات الدولية للسلطة الفلسطينية، خاصة مع الولايات المتحدة التي اتهمت عرفات بدعم "الإرهاب" وعدم بذل جهود كافية لوقف العمليات المسلحة (القبج، ٢٠٢٦). في عام ٢٠٠٢، فرضت إسرائيل حصاراً على عرفات في مقره بالمقاطعة في رام الله، مما عزله عن العالم الخارجي وأضعف قدرته على ممارسة الدبلوماسية بفعالية(Parsons, 2005) .

*** مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ ومحاولات إحياء العملية السلمية**

في مارس ٢٠٠٢، تبنت القمة العربية في بيروت مبادرة السلام العربية التي اقترحها ولي العهد السعودي الأمير عبد الله. نصت المبادرة على تطبيع كامل للعلاقات العربية مع إسرائيل مقابل انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، وحل عادل لقضية اللاجئين (القبج، ٢٠٢٦). رحبت القيادة الفلسطينية بالمبادرة معتبرة إياها إطاراً عربياً موحداً لحل الصراع، لكن إسرائيل رفضتها ولم تتعامل معها بجدية (صالح، ٢٠٢٠).

في عام ٢٠٠٣، أطلقت الرباعية الدولية)الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة (خريطة الطريق التي حددت مراحل زمنية للوصول إلى حل الدولتين بحلول عام ٢٠٠٥. نصت الخريطة على وقف العنف من الجانبين، وتجميد الاستيطان الإسرائيلي، وإصلاحات في السلطة الفلسطينية، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية (Quartet, 2003, p. 12) . لكن الخريطة لم تُنفذ بسبب استمرار العنف وعدم التزام إسرائيل بوقف الاستيطان، مما أظهر مرة أخرى محدودية المبادرات الدبلوماسية في غياب إرادة سياسية حقيقية (الخالدي، ٢٠٢٠).

*** وفاة عرفات ونهاية حقبة**

في نوفمبر ٢٠٠٤، توفي ياسر عرفات في مستشفى عسكري فرنسي في ظروف غامضة أثارت شكوكاً واسعة حول تسميمه (القبج، ٢٠٢٦). وفاة عرفات أنهت حقبة تاريخية في الدبلوماسية الفلسطينية، حقبة تميزت بالجمع بين الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي، وبين الخطاب الثوري والواقعية السياسية. كان عرفات رمزاً للقضية الفلسطينية عالمياً، وقائداً كاريزمياً استطاع توحيد الفصائل الفلسطينية المختلفة تحت مظلة منظمة التحرير (Rubin, 2003) .

من الناحية الدبلوماسية، نجح عرفات في تدويل القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية لاجئين إلى قضية تحرر وطني، وفي انتزاع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وفي إقامة السلطة الوطنية كنواة للدولة الفلسطينية المستقبلية (صالح، ٢٠٢٠). لكنه فشل في تحقيق الهدف الأساسي: إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود ١٩٦٧ عاصمتها القدس. هذا الفشل لم يكن فشلاً شخصياً لعرفات، بل كان نتيجة لاختلال موازين القوى وغياب الإرادة الدولية الحقيقية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

شكلت مرحلة عرفات ما بعد أوسلو فترة انتقالية معقدة في الدبلوماسية الفلسطينية، تميزت بمحاولات بناء مؤسسات الدولة تحت الاحتلال، والتفاوض من موقع ضعف، ومواجهة تحديات الانتفاضة الثانية. رغم الإنجازات في المأسسة والاعتراف الدولي، فشلت الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق اختراق حقيقي نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة.

*** عهد محمود عباس: الدبلوماسية القانونية والمأسسة الدولية**

*** صعود محمود عباس وتغيير الاستراتيجية الدبلوماسية**

بعد وفاة عرفات، انتُخب محمود عباس (أبو مازن) رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية في يناير ٢٠٠٥ بنسبة ٦٢٪ من الأصوات. كان عباس معروفاً بأسلوبه الدبلوماسي الهادئ والبراغماتي، على عكس عرفات الكاريزمي والثوري (القبج، ٢٠٢٦). منذ البداية، أعلن عباس رفضه للعنف والكفاح المسلح، وتبنى استراتيجية تعتمد كلياً على المفاوضات السلمية والتنسيق الأمني مع إسرائيل والدبلوماسية القانونية الدولية (Frisch, 2009, p. 45) .

هذا التحول الاستراتيجي أثار جدلاً واسعاً داخل الحركة الوطنية الفلسطينية. رأى المؤيدون أن استراتيجية عباس أكثر واقعية وقدرة على كسب الدعم الدولي، خاصة بعد أن أضرت الانتفاضة الثانية بصورة القضية الفلسطينية (صالح، ٢٠٢٠). بينما رأى المعارضون أن التخلي عن المقاومة المسلحة يضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني ويحول السلطة إلى "سلطة أمنية" تخدم الاحتلال (Tartir, 2015, p. 112) .

*** الانسحاب الإسرائيلي من غزة وتداعياته**

في أغسطس ٢٠٠٥، نفذت إسرائيل خطة الانفصال الأحادي عن قطاع غزة، حيث انسحبت من القطاع وأخلت جميع المستوطنات فيه. رحبت القيادة الفلسطينية بالانسحاب معتبرة إياه انتصاراً للمقاومة، لكن إسرائيل احتفظت بالسيطرة على الحدود والمجال الجوي والبحري لغزة، مما جعل الانسحاب شكلياً أكثر منه حقيقياً (القبج، ٢٠٢٦). من الناحية الدبلوماسية، أظهر الانسحاب الأحادي أن إسرائيل

تفضل اتخاذ قرارات منفردة بدلاً من التفاوض مع الفلسطينيين، مما قوّض جدوى العملية السلمية (Shlaim, 2014) .

*** الانقسام الفلسطيني ٢٠٠٧: أزمة التمثيل الدبلوماسي**

في يناير ٢٠٠٦، أُجريت انتخابات تشريعية فلسطينية فازت فيها حركة حماس بأغلبية المقاعد، مما أدى إلى تشكيل حكومة بقيادة إسماعيل هنية. رفضت إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التعامل مع الحكومة الجديدة، وفرضت عقوبات اقتصادية على السلطة الفلسطينية، مطالبة حماس بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والالتزام بالاتفاقات السابقة (القبج، ٢٠٢٦). رفضت حماس هذه الشروط، مما أدى إلى أزمة سياسية ومالية حادة. في يونيو ٢٠٠٧، اندلع صراع مسلح بين حركتي فتح وحماس في قطاع غزة، انتهى بسيطرة حماس الكاملة على القطاع وطرد قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية (صالح، ٢٠٢٠). أعلن الرئيس عباس حالة الطوارئ وشكل حكومة طوارئ في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض، مما أدى إلى انقسام فعلي في السلطة الفلسطينية: حكومة في الضفة الغربية تسيطر عليها فتح، وحكومة في غزة تسيطر عليها حماس(Sayigh, 2011, p. 89) .

*** تداعيات الانقسام على الدبلوماسية الفلسطينية**

كان للانقسام الفلسطيني تأثير كارثي على الدبلوماسية الفلسطينية. أولاً، أدى إلى ازدواجية التمثيل الدولي، حيث أصبح هناك خطابان دبلوماسيان متناقضان: خطاب السلطة في رام الله الذي يركز على المفاوضات والحل السلمي، وخطاب حماس في غزة الذي يركز على المقاومة ورفض الاعتراف بإسرائيل (القبج، ٢٠٢٦). هذا الانقسام أضعف مصداقية الخطاب الفلسطيني دولياً، حيث أصبح من الصعب على المجتمع الدولي التعامل مع "ممثل واحد" للشعب الفلسطيني.

ثانياً، أدى الانقسام إلى إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني، حيث استغلت إسرائيل الانقسام للتهرب من المفاوضات بحجة أن السلطة الفلسطينية لا تمثل جميع الفلسطينيين ولا تسيطر على كامل الأراضي الفلسطينية (Shlaim, 2014) . ثالثاً، أدى إلى تشتت الجهود الدبلوماسية، حيث أصبحت السلطة في رام الله تركز على العلاقات مع الغرب والدول العربية المعتدلة، بينما ركزت حماس على العلاقات مع إيران وتركيا ودول المحور المقاوم (صالح، ٢٠٢٠).

رابعاً، أدى الانقسام إلى أزمة شرعية للسلطة الفلسطينية، خاصة بعد انتهاء ولاية الرئيس عباس الدستورية عام ٢٠٠٩ دون إجراء انتخابات جديدة بسبب الانقسام. هذا أضعف الشرعية الديمقراطية للسلطة وأثر سلباً على صورتها الدولية(Hilal, 2010, p. 178) . خامساً، أدى إلى حروب متكررة على قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠٢١، ٢٠٢٣)، حيث شنت إسرائيل عدة عمليات عسكرية واسعة ضد القطاع، مما أدى إلى مقتل آلاف الفلسطينيين وتدمير البنية التحتية، وخلق أزمة إنسانية مستمرة (القبج، ٢٠٢٦).

*** حكومة سلام فياض وبناء مؤسسات الدولة**

رغم الانقسام، شهدت الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣ جهوداً مكثفة لبناء مؤسسات الدولة الفلسطينية تحت قيادة رئيس الوزراء سلام فياض، الاقتصادي والتكنوقراط المحترف.

تبنى فياض استراتيجية "بناء الدولة من الأسفل" (State-Building from Below) ، التي ركزت على تطوير المؤسسات الحكومية، وتحسين الخدمات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وبناء اقتصاد فلسطيني قابل للحياة (Bouillon, 2004, p. 67) .

من الناحية الدبلوماسية، ساهمت جهود فياض في تحسين صورة السلطة الفلسطينية دولياً، حيث أشادت المؤسسات الدولية بالإصلاحات المؤسسية والمالية التي نفذتها حكومته(World Bank, 2011, p. 23) . في عام ٢٠١١، أعلن فياض أن مؤسسات الدولة الفلسطينية "جاهزة للاستقلال"، وهو ما أكدته تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة (القبج، ٢٠٢٦). هذا الإنجاز المؤسسي شكل أساساً قوياً للحملة الدبلوماسية الفلسطينية للحصول على اعتراف دولي بالدولة الفلسطينية.

*** الحصول على صفة الدولة المراقب في الأمم المتحدة ٢٠١٢**

في سبتمبر ٢٠١١، تقدم الرئيس عباس بطلب رسمي إلى مجلس الأمن الدولي للاعتراف بدولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة. في خطاب تاريخي أمام الجمعية العامة، شرح عباس معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وأكد على التزام السلطة بالحل السلمي والمفاوضات، لكنه أشار إلى أن استمرار الاستيطان الإسرائيلي يقوّض إمكانية حل الدولتين . لكن الطلب لم يحصل على الأصوات الكافية في مجلس الأمن بسبب المعارضة الأمريكية والتهديد باستخدام حق النقض (الفيتو).

في نوفمبر ٢٠١٢، تقدمت السلطة الفلسطينية بطلب بديل إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على صفة "دولة مراقب غير عضو (Non-Member Observer State)" بدلاً من "كيان مراقب". صوتت الجمعية العامة لصالح الطلب بأغلبية ساحقة: ١٣٨ دولة مع، و٩ دول ضد، و٤١ دولة ممتنعة (القبج، ٢٠٢٦). كان هذا إنجازاً دبلوماسياً كبيراً للسلطة الفلسطينية، حيث منحها الاعتراف الدولي كـ"دولة" وليس مجرد "كيان"، ورفع مكانتها القانونية في المحافل الدولية(Quigley, 2013, p. 178) . من الناحية القانونية، فتح هذا الاعتراف الباب أمام فلسطين للانضمام إلى المعاهدات والمنظمات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية (ICC) ومحكمة العدل الدولية (ICJ)، وهو ما استغلته السلطة الفلسطينية لاحقاً كأداة ضغط دبلوماسية على إسرائيل (صالح، ٢٠٢٠). من الناحية السياسية، أظهر التصويت عزلة إسرائيل دولياً، حيث صوتت ضد القرار فقط إسرائيل والولايات المتحدة وكندا وبعض الدول الصغيرة، بينما امتنعت دول أوروبية كبرى مثل ألمانيا وبريطانيا، وصوتت فرنسا وإسبانيا والبرتغال لصالح القرار(Falk, 2017, p. 234)

*** الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية والملاحقة القضائية**

في يناير ٢٠١٥، انضمت فلسطين رسمياً إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مما منحها القدرة على تقديم شكاوى ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (القبج، ٢٠٢٦). في عام ٢٠٢١، أعلنت المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا فتح تحقيق رسمي في جرائم الحرب المزعومة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك

الاستيطان والعدوان على غزة(ICC, 2021, p. 45) .

هذا التطور شكل نقلة نوعية في الدبلوماسية الفلسطينية، حيث أصبح القانون الدولي أداة ضغط حقيقية على إسرائيل.

كما تقدمت فلسطين بطلب إلى محكمة العدل الدولية (ICJ) للحصول على رأي استشاري حول شرعية الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ١٩٦٧. في فبراير ٢٠٢٤، عقدت المحكمة جلسات استماع شارك فيها أكثر من ٥٠ دولة، معظمها أيد الموقف الفلسطيني (ICJ, 2024, p. 12) (International Court of Justice) . هذه الخطوات القانونية أظهرت تطور الدبلوماسية الفلسطينية من الاعتماد على المفاوضات الثنائية إلى استخدام الآليات القانونية الدولية المتعددة الأطراف (Falk, 2017, p. 267) .

*** محاولات المصالحة الفلسطينية وفشلها المتكرر**

منذ عام ٢٠٠٧، جرت عشرات المحاولات للمصالحة بين فتح وحماس، برعاية مصرية وقطرية وسعودية وجزائرية. وُقعت عدة اتفاقات مصالحة (القاهرة ٢٠١١، الدوحة ٢٠١٢، القاهرة ٢٠١٧، الجزائر ٢٠٢٢)، لكنها جميعاً فشلت في التنفيذ بسبب خلافات عميقة حول السلطة والسلاح (القبج، ٢٠٢٦). فتح تطالب بسيطرة السلطة على قطاع غزة وحل الجناح العسكري لحماس، بينما حماس تطالب بمشاركة حقيقية في السلطة وعدم المساس بمقاومتها المسلحة (صالح، ٢٠٢٠).

استمرار الانقسام أضر بشكل كبير بالدبلوماسية الفلسطينية، حيث أصبح غياب الوحدة الوطنية حجة رئيسية لإسرائيل والمجتمع الدولي للتهرب من الضغط الحقيقي لإنهاء الاحتلال. كما أدى إلى إهدار الموارد في صراعات داخلية بدلاً من توجيهها نحو النضال الوطني، وإلى فقدان الثقة الشعبية في القيادات السياسية الفلسطينية (Hilal, 2010) .

خلاصة القسم :شكل عهد محمود عباس تحولاً نحو الدبلوماسية القانونية والمأسسة الدولية، مع إنجازات مهمة مثل الحصول على صفة الدولة المراقب والانضمام للمحكمة الجنائية الدولية. لكن هذه الإنجازات ظلت محدودة التأثير على الأرض بسبب استمرار الاحتلال والاستيطان والانقسام الفلسطيني، مما أظهر محدودية الدبلوماسية القانونية في غياب ضغط سياسي حقيقي على إسرائيل.

*** أدوات الدبلوماسية الفلسطينية الحديثة**

*** الدبلوماسية الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي**

شهدت العقود الأخيرة ثورة رقمية غيرت طبيعة الدبلوماسية العالمية، وأتاحت للفلسطينيين أدوات جديدة لنشر روايتهم وحشد الدعم الدولي. أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك) منصات رئيسية للدبلوماسية الشعبية الفلسطينية، حيث يستطيع الفلسطينيون نقل معاناتهم مباشرة إلى العالم دون وساطة الإعلام التقليدي (القبج، ٢٠٢٦).

خلال العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠١٤، لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في نقل صور الدمار والمعاناة الإنسانية، مما أدى إلى تعاطف دولي واسع مع الفلسطينيين وانتقادات حادة لإسرائيل (Aouragh, 2016, p. 89) . كما استخدمت الحملات الرقمية هاشتاغات مثل #GazaUnderAttack

و#FreePalestine لحشد الرأي العام العالمي. في عام ٢٠٢١، خلال أحداث حي الشيخ جراح والعدوان على غزة، انتشرت مقاطع فيديو على تيك توك وإنستغرام تشرح القضية الفلسطينية بطريقة مبسطة، مما ساهم في تعريف جيل جديد من الشباب الغربي بالقضية (صالح، ٢٠٢٠).

من الناحية الرسمية، طورت وزارة الخارجية الفلسطينية وبعثات فلسطين الدبلوماسية حضوراً نشطاً على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تنشر بيانات وتقارير ومواد مرئية بعدة لغات لشرح الموقف الفلسطيني والرد على الرواية الإسرائيلية (القبج، ٢٠٢٦). كما استخدمت السلطة الفلسطينية تطبيقات الهاتف المحمول لتوثيق انتهاكات الاحتلال ونشر المعلومات حول المستوطنات والاعتقالات.

لكن الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية تواجه تحديات كبيرة، أبرزها الرقابة والحجب من قبل شركات التواصل الاجتماعي التي تتهم بالانحياز لإسرائيل. فقد حُذفت آلاف المنشورات والحسابات الفلسطينية بحجة "انتهاك معايير المجتمع" أو "التحريض على العنف"، مما أثار اتهامات بالرقابة الرقمية و "كتم الصوت الفلسطيني" (Tufekci, 2017, p. 234) . كما تواجه الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية حرباً إلكترونية منظمة من قبل إسرائيل، التي تستثمر ملايين الدولارات في "الهسبراه "(الدعاية الإسرائيلية) الرقمية لتحسين صورتها وتشويه الرواية الفلسطينية (Kuntsman & Stein, 2015, p. 156) .

*** حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS)**

في عام ٢٠٠٥، أطلقت 170منظمة مجتمع مدني فلسطينية نداءً لحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS - Boycott, Divestment, Sanctions) على إسرائيل، مستوحاة من حركة مقاطعة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا (BDS Movement, 2005, p. 1) . تهدف الحركة إلى الضغط على إسرائيل لإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية، ومنح المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل حقوقاً متساوية، واحترام حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة (القبج، ٢٠٢٦). حققت حركة BDS نجاحات ملموسة على عدة مستويات. أولاً، على المستوى الأكاديمي، تبنت عشرات الجمعيات الأكاديمية والطلابية في الجامعات الأمريكية والأوروبية قرارات بمقاطعة المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية أو سحب الاستثمارات من الشركات المتورطة في الاحتلال (Barghouti, 2011, p. 89) . ثانياً، على المستوى الاقتصادي، انسحبت عدة شركات عالمية كبرى(مثل فيوليا الفرنسية و G4Sالبريطانية) من مشاريع في المستوطنات الإسرائيلية بسبب ضغوط حركة BDS(صالح، ٢٠٢٠) .

ثالثاً، على المستوى الثقافي والفني، رفض عشرات الفنانين والموسيقيين العالميين (مثل روجر ووترز من فرقة بينك فلويد) الأداء في إسرائيل تضامناً مع الفلسطينيين (Lim, 2012, p. 67) . رابعاً، على المستوى الرياضي، نجحت

الحركة في الضغط على الاتحادات الرياضية الدولية لمعاقبة الأندية الإسرائيلية في المستوطنات (القبج، ٢٠٢٦).

من الناحية الدبلوماسية، شكلت حركة BDS أداة ضغط موازية للدبلوماسية الرسمية، حيث نجحت في تدويل القضية الفلسطينية على مستوى القاعدة الشعبية، وفي خلق تكلفة سياسية واقتصادية على إسرائيل بسبب احتلالها (Falk, 2017, p. 289) . لكن الحركة واجهت حملة مضادة شرسة من إسرائيل وحلفائها، حيث أصدرت عدة دول (مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا) قوانين تجرّم أو تقيّد أنشطة الحركة، واتهمتها بمعاداة السامية (Erakat, 2016, p. 178) .

*** الدبلوماسية البرلمانية والاعتراف بدولة فلسطين**

شهدت السنوات الأخيرة موجة من الاعترافات البرلمانية بدولة فلسطين في الدول الأوروبية، نتيجة لجهود دبلوماسية مكثفة وضغوط شعبية متزايدة. في عام ٢٠١٤، صوتت برلمانات السويد وبريطانيا وإسبانيا وفرنسا وأيرلندا لصالح الاعتراف بدولة فلسطين، رغم أن معظم هذه القرارات كانت رمزية وغير ملزمة للحكومات (القبج، ٢٠٢٦). في عام ٢٠٢١، اعترفت البرازيل رسمياً بدولة فلسطين، لتنضم إلى أكثر من ١٤٠ دولة تعترف بفلسطين (صالح، ٢٠٢٠).

هذه الاعترافات، رغم محدودية تأثيرها العملي، تحمل قيمة رمزية ودبلوماسية كبيرة، حيث تعكس تزايد العزلة الدولية لإسرائيل وتراجع الدعم الغربي غير المشروط لسياساتها. كما أنها تعزز الشرعية القانونية للمطالب الفلسطينية وتضع ضغطاً معنوياً على الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين (Quigley, 2013, p. 234) .

*** الدبلوماسية الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني**

لعبت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية دوراً محورياً في توثيق انتهاكات الاحتلال ونشرها دولياً، مما ساهم في تعزيز الدبلوماسية الفلسطينية. منظمات مثل الحق ومركز الميزان ومؤسسة الضمير والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أصدرت آلاف التقارير الموثقة حول جرائم الحرب والتعذيب والاعتقال التعسفي وهدم المنازل ومصادرة الأراضي (القبج، ٢٠٢٦).

على المستوى الدولي، أصدرت منظمات حقوقية كبرى مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية وبتسيلم الإسرائيلية تقارير تصف نظام الاحتلال الإسرائيلي بأنه "نظام فصل عنصري(Apartheid) "، وهو تصنيف قانوني خطير يحمل تداعيات دبلوماسية وقانونية كبيرة (Amnesty, 2022, p. 23) . هذه التقارير وفرت ذخيرة قانونية وأخلاقية للدبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية، وساهمت في تغيير الخطاب الدولي حول الصراع من "نزاع معقد" إلى "احتلال وفصل عنصري" (صالح، ٢٠٢٠).

*** الدبلوماسية الشعبية والتضامن الدولي**

شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في حركات التضامن الشعبي مع فلسطين حول العالم، خاصة بين الشباب والأقليات والحركات التقدمية. في الولايات المتحدة، أصبحت القضية الفلسطينية قضية مركزية في خطاب اليسار الأمريكي، حيث تبنت شخصيات سياسية بارزة مثل بيرني ساندرز وألكساندريا أوكاسيو-كورتيز وإلهان عمر مواقف منتقدة

لإسرائيل وداعمة للحقوق الفلسطينية (Thrall, 2021, p. 45) . في أوروبا، نظمت مظاهرات ضخمة تضامناً مع فلسطين في لندن وباريس وبرلين ومدريد، شارك فيها مئات الآلاف من المتضامنين (القبج، ٢٠٢٦). في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، تعتبر القضية الفلسطينية رمزاً للنضال ضد الاستعمار والظلم، مما يوفر قاعدة دعم واسعة للدبلوماسية الفلسطينية في هذه المناطق (صالح، ٢٠٢٠).

هذه الدبلوماسية الشعبية، رغم أنها غير رسمية، تشكل قوة ضغط حقيقية على الحكومات الغربية لتغيير سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وتساهم في كسر الاحتكار الإعلامي للرواية الإسرائيلية، وتخلق مناخاً دولياً أكثر تعاطفاً مع الحقوق الفلسطينية(Falk, 2017) .

طورت الدبلوماسية الفلسطينية أدوات حديثة ومتنوعة تتجاوز الدبلوماسية التقليدية، بما في ذلك الدبلوماسية الرقمية، وحركة المقاطعةBDS ، والدبلوماسية الحقوقية، والتضامن الشعبي الدولي. هذه الأدوات، رغم محدودية تأثيرها المباشر على إنهاء الاحتلال، نجحت في تدويل القضية وتغيير الخطاب الدولي وخلق تكلفة سياسية وأخلاقية على إسرائيل.

*** التحديات الجيوسياسية المعاصرة ومستقبل الدبلوماسية الفلسطينية**

*** التطبيع العربي–الإسرائيلي وتداعياته**

في عام ٢٠٢٠، وقعت الإمارات العربية المتحدة والبحرين اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل فيما عُرف بـ "اتفاقيات إبراهيم"، تلتها المغرب والسودان في نفس العام (القبج، ٢٠٢٦). هذه الاتفاقيات شكلت ضربة قاسية للدبلوماسية الفلسطينية، حيث تجاوزت الدول العربية مبادرة السلام العربية التي ربطت التطبيع بحل القضية الفلسطينية، وطبّعت مع إسرائيل دون أي تقدم في المسار الفلسطيني (صالح، ٢٠٢٠).

من الناحية الدبلوماسية، أدى التطبيع إلى إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني، حيث فقدت القيادة الفلسطينية ورقة الضغط العربية التي كانت تستخدمها لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات .(Thrall, 2021, p. 89) كما أدى إلى تراجع الدعم المالي العربي للسلطة الفلسطينية، حيث أصبحت الدول المطبّعة تفضل الاستثمار في علاقاتها مع إسرائيل بدلاً من دعم الفلسطينيين (القبج، ٢٠٢٦). لكن التطبيع أيضاً خلق فرصاً جديدة للدبلوماسية الفلسطينية. فقد أدى إلى تعميق الانقسام بين الشعوب العربية وحكوماتها، حيث رفضت الشعوب العربية التطبيع بشكل واسع، مما عزز التضامن الشعبي مع القضية الفلسطينية (صالح، ٢٠٢٠). كما دفع التطبيع القيادة الفلسطينية إلى تنويع علاقاتها الدولية والبحث عن حلفاء جدد خارج المحيط العربي التقليدي، خاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (الخالدي، ٢٠٢٠).

*** التحولات في السياسة الأمريكية**

شهدت السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تقلبات حادة في السنوات الأخيرة. في عهد الرئيس دونالد ترامب (2017–2021) ، اتخذت الإدارة الأمريكية سلسلة من القرارات المنحازة بشكل صارخ لإسرائيل: الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل، وإطلاق "صفقة القرن " التي منحت إسرائيل معظم مطالبها دون تلبية الحد الأدنى من

الحقوق الفلسطينية (القبج، ٢٠٢٦). ردت القيادة الفلسطينية بقطع العلاقات مع الإدارة الأمريكية ورفض أي دور أمريكي في الوساطة، معتبرة أن الولايات المتحدة فقدت مصداقيتها كوسيط محايد (صالح، ٢٠٢٠). هذا الموقف، رغم أنه كان مبدئياً، أضعف الدبلوماسية الفلسطينية التي كانت تعتمد تاريخياً على الدور الأمريكي في عملية السلام. مع وصول الرئيس جو بايدن إلى السلطة عام ٢٠٢١، كان هناك أمل فلسطيني بتغيير السياسة الأمريكية، لكن التغيير كان محدوداً وشكلياً .فقد أعادت إدارة بايدن فتح مكتب القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية واستأنفت المساعدات للسلطة الفلسطينية، لكنها لم تتراجع عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولم تضغط بشكل جدي على إسرائيل لوقف الاستيطان أو العودة للمفاوضات (القبج، ٢٠٢٦). هذا أظهر أن الانحياز الأمريكي لإسرائيل هو سياسة ثابتة عابرة للإدارات، مما يتطلب من الدبلوماسية الفلسطينية تقليل الاعتماد على الوساطة الأمريكية والبحث عن بدائل دولية.

*** الصراع الروسي–الأوكراني وتأثيره على القضية الفلسطينية**

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ إلى تحولات جيوسياسية كبرى أثرت على القضية الفلسطينية بطرق متناقضة. من جهة، أدى الصراع إلى تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، حيث انشغل العالم بالحرب في أوروبا وتداعياتها الاقتصادية والأمنية (صالح، ٢٠٢٠). من جهة أخرى، خلق الصراع فرصة دبلوماسية للفلسطينيين لإبراز التناقض الغربي في التعامل مع الاحتلال الروسي لأوكرانيا والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين (القبج، ٢٠٢٦).

فقد أكدت الدبلوماسية الفلسطينية على أن المعايير الدولية يجب أن تُطبق بشكل متساوٍ على جميع الاحتلالات، وأن الغرب يمارس "ازدواجية المعايير "عندما يدين الاحتلال الروسي بشدة بينما يدعم الاحتلال الإسرائيلي (Falk, 2017) . هذا الخطاب لاقى صدى واسعاً في دول الجنوب العالمي التي رفضت الانحياز في الصراع الأوكراني وانتقدت النفاق الغربي (صالح، ٢٠٢٠).

*** الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة في الدبلوماسية**

يشهد العالم ثورة تكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، مما يخلق فرصاً وتحديات جديدة للدبلوماسية الفلسطينية. من جهة، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات حول الاستيطان والانتهاكات الإسرائيلية، وفي توثيق جرائم الحرب بطرق أكثر دقة وشمولية، وفي تخصيص الرسائل الدبلوماسية لمختلف الجماهير الدولية بناءً على تحليل سلوكهم وتفضيلاتهم (القبج، ٢٠٢٦). كما يمكن استخدام تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) لنقل تجربة الاحتلال والمعاناة الفلسطينية بطريقة غامرة ومؤثرة للجماهير الدولية (صالح، ٢٠٢٠). من جهة أخرى، تستخدم إسرائيل الذكاء الاصطناعي في المراقبة والقمع للفلسطينيين، وفي الحرب الإلكترونية ضد الخطاب الفلسطيني على الإنترنت، مما يتطلب من الدبلوماسية الفلسطينية تطوير قدرات تكنولوجية للتصدي لهذه التحديات.(Zureik, 2011, p. 178)

*** التغير المناخي والأمن المائي**

يشكل التغير المناخي تهديداً متزايداً للمنطقة، مع تزايد ندرة المياه والجفاف والتصحر. في السياق الفلسطيني، تسيطر إسرائيل على أكثر من ٨٠ %من الموارد المائية في الضفة الغربية، مما يخلق أزمة مياه حادة للفلسطينيين (القبج، ٢٠٢٦). يمكن للدبلوماسية الفلسطينية استخدام قضية المياه كأداة ضغط دولية، خاصة في ظل التركيز الدولي المتزايد على العدالة المناخية والحقوق المائية (صالح، ٢٠٢٠), كما يمكن ربط القضية الفلسطينية بأجندة التنمية المستدامة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs)، حيث أن الاحتلال يعيق تحقيق هذه الأهداف في الأراضي الفلسطينية. هذا الربط يمكن أن يوسع قاعدة الدعم الدولي للقضية الفلسطينية ليشمل المنظمات البيئية والتنموية (الخالدي، ٢٠٢٠).

*** صعود الصين والنظام العالمي المتعدد الأقطاب**

يشهد العالم تحولاً جيوسياسياً نحو نظام متعدد الأقطاب، مع صعود الصين كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة. هذا التحول يخلق فرصاً جديدة للدبلوماسية الفلسطينية، حيث يمكن للفلسطينيين تنويع علاقاتهم الدولية وتقليل الاعتماد على الغرب (القبج، ٢٠٢٦). فقد طورت فلسطين علاقات قوية مع الصين التي تدعم حل الدولتين وتقدم مساعدات تنموية للسلطة الفلسطينية (صالح، ٢٠٢٠). كما يمكن للفلسطينيين الاستفادة من مجموعة بريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا) ومنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأفريقي كمنصات دبلوماسية بديلة عن المنصات الغربية التقليدية. هذا التنويع الدبلوماسي يمكن أن يخلق توازناً جديداً في القوة الدبلوماسية ويقلل من قدرة الولايات المتحدة على فرض إرادتها على القضية الفلسطينية (الخالدي، ٢٠٢٠).

تواجه الدبلوماسية الفلسطينية تحديات جيوسياسية معقدة في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك التطبيع العربي–الإسرائيلي، والانحياز الأمريكي المستمر، والتحولات في النظام العالمي. لكن هذه التحديات تخلق أيضاً فرصاً جديدة لتنويع العلاقات الدولية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، والاستفادة من التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب.

*** النتائج الرئيسية للدراسة**

بعد هذا التحليل التاريخي الشامل للدبلوماسية الفلسطينية، يمكن استخلاص النتائج الرئيسية التالية: –

١– نجاح تدويل القضية وتحويلها من قضية لاجئين إلى قضية تحرر وطني : أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية الفلسطينية نجحت في تحويل القضية الفلسطينية من "مشكلة لاجئين" إنسانية إلى قضية تحرر وطني سياسية وقانونية. هذا التحول تحقق تدريجياً من خلال جهود منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات والثمانينيات، وتوّج بالاعتراف الدولي الواسع بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ثم بالحصول على صفة "الدولة المراقب" في الأمم المتحدة عام ٢٠١٢. هذا الإنجاز الدبلوماسي يعكس قدرة القيادة الفلسطينية على استثمار المحافل الدولية لتعزيز الشرعية القانونية والسياسية للقضية الفلسطينية، رغم استمرار الاحتلال على الأرض. كما نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في حشد تعاطف دولي واسع مع القضية، حيث تعترف اليوم أكثر من ١٤٠ دولة بدولة فلسطين، وتتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتظام قرارات

تدعم الحقوق الفلسطينية بأغلبيات ساحقة. هذا الدعم الدولي، رغم محدودية تأثيره العملي، يوفر غطاءً سياسياً وأخلاقياً للنضال الفلسطيني ويعزز موقفه في المفاوضات المستقبلية.

٢- الانقسام الداخلي كعائق رئيسي أمام فعالية الدبلوماسية: على الجانب الآخر، أظهرت الدراسة أن الانقسام الفلسطيني منذ عام ٢٠٠٧ شكل أكبر عائق أمام فعالية الدبلوماسية الفلسطينية . فقد أدى الانقسام إلى ازدواجية الخطاب الدبلوماسي، حيث تتبنى السلطة في رام الله خطاباً يركز على المفاوضات والحل السلمي، بينما تتبنى حماس في غزة خطاباً يركز على المقاومة المسلحة ورفض الاعتراف بإسرائيل . هذا التناقض أضعف مصداقية التمثيل الفلسطيني دولياً، وأعطى إسرائيل والمجتمع الدولي ذريعة للتهرب من الضغط الحقيقي لإنهاء الاحتلال. كما أدى الانقسام إلى إهدار الموارد المالية والبشرية في صراعات داخلية بدلاً من توجيهها نحو النضال الوطني، وإلى تآكل الثقة الشعبية في القيادات السياسية الفلسطينية . أظهرت استطلاعات الرأي المتكررة أن غالبية الفلسطينيين يرون أن الانقسام يضر بالمصلحة الوطنية ويطالبون بإنهائه، لكن القيادات السياسية فشلت حتى الآن في تحقيق مصالحة حقيقية ومستدامة .

٣- القانون الدولي والدبلوماسية الرقمية كأدوات ضغط استراتيجية جديدة: أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية الفلسطينية نجحت في تطوير أدوات جديدة للضغط على إسرائيل تتجاوز المفاوضات الثنائية التقليدية. أولاً، أصبح القانون الدولي سلاحاً دبلوماسياً فعالاً، حيث نجحت فلسطين في الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية وتقديم شكاوى ضد إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب . كما حصلت على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول شرعية الاحتلال، مما يعزز الأساس القانوني للمطالب الفلسطينية. ثانياً، أصبحت الدبلوماسية الرقمية أداة مهمة لحشد الرأي العام العالمي، خاصة بين الأجيال الشابة. نجحت الحملات الرقمية الفلسطينية في كسر احتكار الرواية الإسرائيلية في الإعلام الغربي، وفي تعريف ملايين الأشخاص حول العالم بالقضية الفلسطينية بطريقة مباشرة وإنسانية . هذا التحول في الرأي العام، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا، يخلق ضغطاً سياسياً متزايداً على الحكومات الغربية لتغيير سياساتها تجاه القضية الفلسطينية . ثالثاً، أثبتت حركة المقاطعة BDS فعاليتها كأداة ضغط اقتصادي وسياسي، حيث نجحت في خلق تكلفة على إسرائيل بسبب احتلالها، وفي تعزيز الوعي الدولي بالانتهاكات الإسرائيلية . رغم الحملة المضادة الشرسة من إسرائيل وحلفائها، استمرت الحركة في النمو والتوسع، مما يعكس تزايد العزلة الأخلاقية لإسرائيل دولياً.

٤- محدودية الدبلوماسية في غياب الضغط السياسي الحقيقي: رغم الإنجازات الدبلوماسية، أظهرت الدراسة أن الدبلوماسية وحدها غير كافية لإنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية . فقد حصلت فلسطين على اعتراف دولي واسع، وانضمت إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحشدت تعاطفاً شعبياً كبيراً، لكن الوضع على الأرض لم يتحسن، بل تدهور في كثير من الجوانب. استمر الاستيطان الإسرائيلي في التوسع، وتواصل هدم المنازل ومصادرة الأراضي، وازدادت القيود على الحركة والحصار على غزة. هذا يعكس حقيقة أن الدبلوماسية

تحتاج إلى قوة لتكون فعالة. في غياب ضغط سياسي حقيقي من القوى الكبرى على إسرائيل، تظل الإنجازات الدبلوماسية رمزية إلى حد كبير . الولايات المتحدة، الراعي الرئيسي لإسرائيل، تستمر في حماية إسرائيل من المساءلة الدولية باستخدام حق النقض في مجلس الأمن وتقديم الدعم العسكري والمالي غير المحدود . الدول الأوروبية، رغم انتقاداتها اللفظية للاستيطان، تفشل في ترجمة هذه الانتقادات إلى إجراءات عملية تضغط على إسرائيل لتغيير سلوكها .

٥- الفرق بين دبلوماسية منظمة التحرير ودبلوماسية السلطة الوطنية: أظهرت الدراسة المقارنة أن هناك فروقاً جوهرية بين دبلوماسية منظمة التحرير في مرحلتها الثورية ودبلوماسية السلطة الوطنية في مرحلة ما بعد أوسلو . دبلوماسية منظمة التحرير كانت ثورية وتحررية، تجمع بين الكفاح المسلح والعمل الدبلوماسي، وتركز على تدويل القضية وكسب الاعتراف الدولي بالحقوق الوطنية الفلسطينية دون تنازلات جوهرية. كانت المنظمة تتمتع باستقلالية نسبية في قراراتها، ولم تكن مقيدة بالتزامات تجاه إسرائيل أو المانحين الدوليين. في المقابل، دبلوماسية السلطة الوطنية أصبحت أكثر واقعية ومؤسسية، لكنها أيضاً أكثر تقييداً .فالسلطة ملزمة باتفاقات أوسلو والتنسيق الأمني مع إسرائيل، وتعتمد مالياً على المساعدات الدولية، مما يحد من حرية حركتها الدبلوماسية . كما أن السلطة تواجه أزمة شرعية بسبب الانقسام وغياب الانتخابات، مما يضعف موقفها التفاوضي. ومع ذلك، نجحت السلطة في بناء مؤسسات دولة وتطوير شبكة علاقات دبلوماسية واسعة، وفي استخدام القانون الدولي كأداة ضغط جديدة .

٦- تأثير التحولات الجيوسياسية على مستقبل الدبلوماسية الفلسطينية: أظهرت الدراسة أن التحولات الجيوسياسية المعاصرة تخلق تحديات وفرصاً جديدة للدبلوماسية الفلسطينية . التطبيع العربي-الإسرائيلي أضعف الموقف الفلسطيني بفقدان ورقة الضغط العربية، لكنه أيضاً عمّق الفجوة بين الشعوب والحكومات العربية، مما يعزز التضامن الشعبي مع القضية. صعود الصين والتحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب يوفر فرصة لتنويع العلاقات الدولية وتقليل الاعتماد على الغرب. الثورة التكنولوجية في مجال الذكاء الاصطناعي والدبلوماسية الرقمية توفر أدوات جديدة لحشد الرأي العام وتوثيق الانتهاكات . لكن هذه الفرص تتطلب رؤية استراتيجية واضحة ووحدة وطنية لاستثمارها بفعالية. في غياب ذلك، قد تظل الدبلوماسية الفلسطينية رد فعل على التطورات بدلاً من أن تكون فاعلاً يشكل مساره الخاص.

*** التوصيات والمسارات المستقبلية**

بناءً على النتائج ، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات العملية لتطوير الدبلوماسية الفلسطينية وتعزيز فعاليتها في المرحلة القادمة: -

١- إنهاء الانقسام الفلسطيني وتوحيد الخطاب الدبلوماسي: تُعتبر إنهاء الانقسام الأولوية القصوى لتعزيز الدبلوماسية الفلسطينية. يجب على القيادات السياسية الفلسطينية أن تدرك أن استمرار الانقسام يخدم الاحتلال أكثر مما يخدم أي طرف فلسطيني . توصي الدراسة بما يلي: (أولاً، تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم جميع الفصائل الفلسطينية، تكون مسؤولة عن إدارة الشؤون الداخلية وتنسيق العمل الدبلوماسي الخارجي.

يجب أن تستند هذه الحكومة إلى برنامج وطني موحد يحدد الأهداف الاستراتيجية والأولويات الدبلوماسية . ثانياً، إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، لتجديد الشرعية الديمقراطية للقيادة الفلسطينية وتعزيز موقفها التفاوضي دولياً. الشرعية الديمقراطية ضرورية لمصداقية التمثيل الفلسطيني في المحافل الدولية. ثالثاً، إعادة هيكلة منظمة التحرير لتصبح إطاراً جامعاً حقيقياً لجميع الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي. يجب أن تكون المنظمة هي المرجعية العليا للعمل الوطني الفلسطيني، بما في ذلك العمل الدبلوماسي . رابعاً، توحيد الخطاب الدبلوماسي من خلال تشكيل لجنة عليا للعمل الدبلوماسي تضم ممثلين عن جميع الفصائل، تكون مسؤولة عن تنسيق المواقف الفلسطينية في المحافل الدولية وضمان عدم التناقض في الرسائل الدبلوماسية).

٢– تعزيز الدبلوماسية الموازية عبر المجتمع المدني: لا يجب أن تقتصر الدبلوماسية الفلسطينية على الجهود الرسمية للسلطة ومنظمة التحرير، بل يجب تفعيل دور المجتمع المدني والمنظمات الشعبية في العمل الدبلوماسي. توصي الدراسة بما يلي: (أولاً، دعم حركة المقاطعة BDS وتوفير الموارد اللازمة لتوسيع نشاطها عالمياً. يجب على القيادة الفلسطينية أن تعتبر حركة BDSشريكاً استراتيجياً في العمل الدبلوماسي، وليس منافساً أو بديلاً. ثانياً، تعزيز دور منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية في توثيق الانتهاكات الإسرائيلية ونشرها دولياً. يجب توفير الحماية القانونية لهذه المنظمات ودعمها مالياً وتقنياً . ثالثاً، بناء شبكات تضامن مع الحركات الاجتماعية والسياسية التقدمية حول العالم، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا. يجب استثمار التحول في الرأي العام الغربي، خاصة بين الأجيال الشابة، لخلق ضغط سياسي على الحكومات الغربية . رابعاً، تفعيل دور الجاليات الفلسطينية في الشتات كسفراء للقضية الفلسطينية في بلدان إقامتهم. يجب تنظيم هذه الجاليات وتدريبها على العمل الدبلوماسي الشعبي والتواصل مع صناع القرار والإعلام).

٣– الاستثمار المكثف في الدبلوماسية الرقمية والقانونية: يجب على القيادة الفلسطينية أن تدرك أن المستقبل الدبلوماسي يعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا الرقمية والقانون الدولي . توصي الدراسة بما يلي: (أولاً، إنشاء مركز متخصص في الدبلوماسية الرقمية يكون مسؤولاً عن تطوير استراتيجيات التواصل على وسائل التواصل الاجتماعي، وإنتاج محتوى رقمي عالي الجودة بلغات متعددة، ومواجهة الحملات المضادة الإسرائيلية . ثانياً، الاستثمار في الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات حول الاستيطان والانتهاكات، ولتخصيص الرسائل الدبلوماسية لمختلف الجماهير، ولتوثيق جرائم الحرب بطرق أكثر دقة وشمولية . ثالثاً، تعزيز القدرات القانونية من خلال تدريب كوادر فلسطينية متخصصة في القانون الدولي، وبناء فريق قانوني قوي لمتابعة القضايا في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. رابعاً، استخدام تقنيات الواقع الافتراضي لنقل تجربة الاحتلال للجماهير الدولية بطريقة غامرة ومؤثرة، مما يعزز التعاطف الإنساني مع القضية الفلسطينية).

٤– تنويع العلاقات الدولية والاستفادة من النظام متعدد الأقطاب: يجب على الدبلوماسية الفلسطينية تقليل الاعتماد

على الوساطة الأمريكية والغربية، وتنويع علاقاتها الدولية للاستفادة من التحول نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب. توصي الدراسة بما يلي: (أولاً، تعزيز العلاقات مع الصين كقوة عظمى صاعدة، والاستفادة من مبادرة الحزام والطريق للتنمية الاقتصادية، ومن الدعم الصيني في المحافل الدولية . ثانياً، تطوير العلاقات مع دول الجنوب العالمي، خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، حيث تحظى القضية الفلسطينية بتعاطف واسع كرمز للنضال ضد الاستعمار . ثالثاً، الاستفادة من المنصات الدولية البديلة مثل مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون والاتحاد الأفريقي، لتعويض الانحياز الغربي في المنصات التقليدية. رابعاً، الحفاظ على العلاقات مع أوروبا رغم خيبات الأمل، والعمل على تعميق الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بين الدول الأكثر تعاطفاً مع القضية الفلسطينية والدول الأكثر انحيازاً لإسرائيل).

٥– بناء اقتصاد فلسطيني مستقل وتقليل التبعية: الاستقلال الاقتصادي ضروري للاستقلال السياسي والدبلوماسي. طالما ظلت السلطة الفلسطينية معتمدة على المساعدات الخارجية وتحويل الضرائب الإسرائيلية، ستظل حرية حركتها الدبلوماسية محدودة. توصي الدراسة بما يلي: (أولاً، تطوير القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة الزراعة والصناعة والتكنولوجيا، لتقليل الاعتماد على الاستيراد من إسرائيل . ثانياً، فك الارتباط الاقتصادي التدريجي مع إسرائيل، والبحث عن أسواق بديلة في الدول العربية والإسلامية والصديقة . ثالثاً، تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، ومكافحة الفساد، لتعزيز الثقة الشعبية في السلطة وجذب الاستثمارات الخارجية . رابعاً، تطوير صندوق وطني يعتمد على مساهمات الفلسطينيين في الداخل والشتات، لتمويل المشاريع الاستراتيجية وتقليل الاعتماد على المانحين الدوليين الذين يفرضون شروطاً سياسية).

٦– إعداد الجيل القادم من الدبلوماسيين الفلسطينيين: يجب الاستثمار في التعليم والتدريب لإعداد جيل جديد من الدبلوماسيين الفلسطينيين المؤهلين للتعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين. توصي الدراسة بما يلي: (أولاً، الاهتمام بتطوير برامج تدريبية في الدبلوماسية الحديثة، والقانون الدولي، والتفاوض، والدبلوماسية الرقمية، والعلاقات العامة. ثانياً، تعزيز دور المرأة في الدبلوماسية الفلسطينية، حيث أثبتت الدراسات أن التنوع الجندري يعزز فعالية العمل الدبلوماسي ويوسع شبكة العلاقات . ثالثاً، تطوير برامج تبادل مع الدول الصديقة لتدريب الدبلوماسيين الفلسطينيين على أفضل الممارسات الدولية في العمل الدبلوماسي .

*** الخاتمة**

بعد هذه الرحلة التاريخية الشاملة عبر أكثر من قرن من الدبلوماسية الفلسطينية، يمكن القول إن الدبلوماسية الفلسطينية تمثل نموذجاً فريداً في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة. فهي دبلوماسية شعب بلا دولة، تسعى لاسترداد سيادتها المسلوبة في مواجهة احتلال استيطاني مدعوم من أقوى دول العالم. إنها دبلوماسية نشأت من رحم النكبة والتشرذم، وتطورت عبر مراحل متعددة من الوفود والمذكرات إلى المأسسة الدولية، من الدبلوماسية الثورية إلى الدبلوماسية القانونية.

*** المراجع**

اولاً– المراجع العربية

الخالدي، ر .(2020) .حرب المائة عام على فلسطين: قصة الاستعمار الاستيطاني والمقاومة ١٩١٧-٢٠١٧ . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

صالح، م. ح .(2020) .القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة (الطبعة الثانية). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

عباس، م .(1994) .الطريق إلى أوسلو .بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عرفات، ي .(1974) .خطاب الرئيس ياسر عرفات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، ١٣ نوفمبر ١٩٧٤ . نيويورك: الأمم المتحدة.

القبج، س .(2026) .تاريخ الدبلوماسية الفلسطينية والعلاقات الدولية . رام الله: جامعة القدس المفتوحة.

ثانياً– المراجع الأجنبية

(ICJ) - International Court of Justice. (2024). Legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem (Advisory Opinion, 19 July 2024). https://www.un.org/unispal/document/report-of-the-secretary-general-icj-19dec24/

Agha, H., & Malley, R. (2001). Camp David: The tragedy of errors. The New York Review of Books, 48(13), 59-65.

Amnesty International. (2022). Israel's apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity. London: Amnesty International Publications.

Aouragh, M. (2016). Tweeting like a pigeon: The Internet in the Arab revolutions. In N. Gerbaudo & E. Treré (Eds.), Social media and protest identities (pp. 89-118). London: Routledge.

Barghouti, O. (2011). BDS: The global struggle for Palestinian rights. Chicago: Haymarket Books.

BDS Movement. (2005). Palestinian civil society call for BDS. Ramallah: BDS National Committee.

Bouillon, M. (2004). The peace business: Money and power in the Palestine-Israel conflict. London: I.B. Tauris.

Brynen, R. (2000). A very political economy: Peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

B'Tselem. (2007). Land grab: Israel's settlement policy in the West Bank. Jerusalem: B'Tselem.

Erakat, N. (2016). Taking the land without the people: The 1967 story as told by the law. Journal of Palestine Studies, 47(1), 18-38.

Falk, R. (2017). Palestine's horizon: Toward a just peace. London: Pluto Press.

Frisch, H. (2009). The Palestinian military: Between militias and armies. Middle East Review of International Affairs, 13(2), 45-67.

Gresh, A. (1988). The PLO: The struggle within. London: Zed Books.

Hass, A. (2002). Israel's closure policy: An ineffective strategy of containment and repression. Journal of Palestine Studies, 31(3), 5-20.

Hever, S. (2010). The political economy of Israel's occupation: Repression beyond exploitation. London: Pluto Press.

Hilal, J. (2010). The polarization of the Palestinian political field. Journal of Palestine Studies, 39(3), 24-39.

Huntington, S. P. (1968). Political order in changing societies. New Haven: Yale University Press.

Khalidi, R. (2013). Brokers of deceit: How the U.S. has undermined peace in the Middle East. Boston, MA: Beacon Press.

Kimmerling, B. (2003). Politicide: Ariel Sharon's war against the Palestinians. London: Verso.

Kuntsman, A., & Stein, R. (2015). Digital militarism: Israel's occupation in the social media age. Stanford: Stanford University Press.

Le More, A. (2008). International assistance to the Palestinians after Oslo: Political guilt, wasted money. London: Routledge.

Lim, A. (Ed.). (2012). The case for sanctions against Israel. London: Verso.

Mansour, C. (2017). Palestine: A state under occupation. Ramallah: Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs.

Pappé, I. (2006). The ethnic cleansing of Palestine. Oxford: Oneworld Publications.

revolution to state-building. Cambridge: Harvard University Press.

Said, E. W. (1995). Peace and its discontents: Essays on Palestine in the Middle East peace process. New York: Vintage Books.

Sayigh, Y. (2007). Inducing a failed state in Palestine. Survival, 49(3), 7-39.

Sayigh, Y. (2011). "We serve the people": Hamas policing in Gaza. Crown Center for Middle East Studies Brandeis University, 5, 1-12.

Shlaim, A. (2000). The iron wall: Israel and the Arab world. New York: W.W. Norton & Company.

Shlaim, A. (2014). The iron wall: Israel and the Arab world (Updated edition). New York: W.W. Norton & Company.

Tartir, A. (2015). Securitised development and Palestinian authoritarianism under Fayyadism. Conflict, Security & Development, 15(5), 479-502.

Thrall, N. (2021). The only language they understand: Forcing compromise in Israel and

Parsons, N. (2005). The politics of the Palestinian Authority: From Oslo to al-Aqsa. London: Routledge.

Pressman, J. (2003). The second intifada: Background and causes of the Israeli-Palestinian conflict. Journal of Conflict Studies, 23(2), 114-141.

Pundak, R. (1996). From Oslo to Taba: What went wrong? Survival, 43(3), 31-45.

Quartet on the Middle East. (2003). A performance-based roadmap to a permanent two-state solution to the Israeli-Palestinian conflict. New York: United Nations.

Quigley, J. (2005). The case for Palestine: An international law perspective (Revised edition). Durham: Duke University Press.

Quigley, J. (2013). The statehood of Palestine: International law in the Middle East conflict. Cambridge: Cambridge University Press.

Ross, D. (2004). The missing peace: The inside story of the fight for Middle East peace. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Rubin, B. (2003). The transformation of Palestinian politics: From

Palestine. New York: Metropolitan Books.

Tufekci, Z. (2017). Twitter and tear gas: The power and fragility of networked protest. New Haven: Yale University Press.

World Bank. (2011). Building the Palestinian state: Sustaining achievements. Washington, DC: World Bank.

Zureik, E. (2011). Colonialism, surveillance, and population control: Israel/Palestine. In E. Zureik, D. Lyon, & Y. Abu-Laban (Eds.), Surveillance and control in Israel/Palestine: Population, territory and power (pp. 3-46). London: Routledge.